التغير التربوى وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية
فى مصر خلال الفترة من ٥٢-١٩٩٠
﴿ دراسة تحليلية ﴾

إعداد

دكتور
رجب عليوة على حسن
المدرس بقسم أصول التربية بكلية التربية
جامعة الزقازيق

١٩٩٤م

أولاً : الإطار العام للدراسة :

١- مقدمة :

تتطلب النظرة الشاملة اعتبار التعليم نقطة البداية عند الإعداد للتنمية والتخطيط لها ، فأى خطط للتنمية لا يمكن أن تقوم بدون الاعتماد على نسق تعليمى يوفر الأيدي العاملة اللازمة لها " ولذلك لا يمكن فصل النسق التعليمى عن بقيه الأنساق الأخرى للمجتمع* ، ومن ثم فإن قضايا التعليم تعالج مرتبطة بما حولها من أوضاع مجتمعية وبالتالى ليس بمعزل عن السياسة العامة للدولة .

ولعل التطرق إلى النسق التعليمى كأحد الأنساق المجتمعية التى تكون فى مجموعها البناء الكلى للمجتمع يقودنا إلى ضرورة فهم الوضع التعليمى فى فترة زمنية ما من خلال الأيديولوجية السائدة فى هذه الفترة ، ذلك أن النظام التعليمى هو فى الواقع فى علاقة تأثير وتأثُر بما حوله من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، فالمؤسسات التعليمية تعتبر الإطار الشامل الذى يتم من خلاله بث القيم التى تحكم النظام القائم .

إلا أن ثمة استقلالاً نسبيا للنظام التعليمى يجعل حركته مستقلة شيئا ما عن حركة المجتمع ، الأمر الذى يجعلنا نشعر فى كثير من التحولات التاريخية بأن هناك عدم انساق بين التغير السياسى والاقتصادى والاجتماعى وبين التغير التربوى .

وقد شهد المجتمع المصرى فى عام ١٩٥٢ قيام ثورة يوليو والتى صاحبها إحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية ، وكان من نتائجها ظهور سياسة جديدة للمجتمع المصرى ، ولم يكن التعليم بعيدا عن هذه التغيرات بالطبع ، فقد تأثر بهذه السياسات واستجاب لها وبات أيضا مؤثرا فيها من خلال كونه وسيله لتحقيق الأهداف القومية التى صبت فى اتجاهها هذه التغيرات .

وعلى الرغم مما أحرزته السياسات الجديدة منذ عام ١٩٥٢ من تقدم فى نواحى الحياة الاجتماعية والتربوية ، إلا أننا نجد الكثير من الانتقادات قد وجهت إلى النظام التعليمى واتهمته بالقصور وعدم المواءمة والتكيف مع أوضاعنا الثقافية المتغيرة (١ : ١ ، ٣) ، كما وجهت انتقادات أخرى تتهمه بالبعد عن مشكلات الحياة القائمة فى مصر والانعزال عن المجتمع داخل أسوار المدارس فى مراحل التعليم المختلفة (٢ : ١٥ ، ١٥٧) .

وهذا يدعوا إلى إجراء مزيد من الدراسات فى هذا المجال واستمرار دراسة التغير التربوى وعلاقته بالتغير الاجتماعى ، بغرض الوقوف على العوامل التى شكلت واقع النظام

---

* يجدر الأشارة إلى أن النسق التعليمى الذى نشير إليه هنا هو نظام التعليم الرسمى الذى يتدرج من بداية السلم التعليمى فى المرحلة الأولى وحتى نهاية المرحلة الجامعية .

التعليمى على النحو الذى هو عليه فى المرحلة التاريخية موضوع الدراسة وكذلك التعرف على مدى مواءمة واقع هذا التعليم ووظيفته مع متطلبات تلك المرحلة - وإذا كانت قد حدثت بالفعل محاولات عديدة من جانب الباحثين لرصد وتحليل هذا التغير فى فترات تاريخية سابقة ، إلا أن الانتقادات الحالية الموجة إلى أوضاعنا التعليمية توجه الجهود إلى دراسة التغيرات التربوية ومدى ارتباطها بالتغيرات الاجتماعية فى الفترة التاريخية الحالية :

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مثل هذه الدراسة الحالية ، حيث تبدأ بالدراسة والتحليل من حيث ما انتهت إليه الدراسات السابقة ، وذلك بإجراء دراسة مسحية تحليلية لاستطلاع ورصد وتحليل التغير التربوى والاجتماعى بدءاً من عام ١٩٥٢ وهو نفس العام الذى شهد تغييراً جذرياً فى نظام الحكم فى مصر حيث أصبح جمهوريا لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث ، وسوف يتم التركيز فى هذه الدراسة على تحليل التغير التربوى والاجتماعى خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٠ م .

٢- مشكلة الدراسة

من المسلم به أن التغير التربوى لا يتم بمعزل عن الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ومن ثم فإن قيمه التغير التربوى تبرز فى مدى استيعابه لحركة المجتمع ومدى تأثيره فيه باعتباره الموجه للممارسات والتطبيقات التربوية التى تحقق أهداف المجتمع .

ولما كان التغير التربوى يرتبط بطريقة وثيقة بالتغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التى تتأثر به وتؤثر فيه ، فقد كان من الضرورى دراسة التغيرات التربوية فى ضوء بعض التغيرات المجتمعية فى محاولة للكشف عن مدى الارتباط بينها خلال الفترة المشار إليها . وتأسيسا على ما سبق تم تحديد مشكلة الدراسة التى تدور تساؤلاتها الرئيسية فيما يلى :-

س١ ما أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ؟

س٢ ما أهم التغيرات التربوية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ؟

س٣ إلى أي مدى استجاب التغير التربوى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ؟

س٤ ما أهم العوامل التى أثرت فى تلك الفترة فى النظام التعليمى وما المقترحات التى قد تساعد على إصلاح التعليم فى مصر ؟

٣- منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي بهدف التعرف على ملامح التغيرات السياسية والاجتماعية والتربوية التى حدثت خلال الفترة كما استخدمت أسلوب التحليل الاجتماعى لمجمل التغيرات التربوية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٠ ، وذلك من حيث عرض وتحليل بعض الكتابات التربوية والاجتماعية المتخصصة إلى جانب بعض المؤتمرات ذات الارتباط بمجال الدراسة .

٤- أهمية البحث وأهدافه

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى مواءمة واقع التعليم ووظيفته مع متطلبات التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٩٠ ومن ثم تكمن أهميته من خلال تحقيقه للأهداف التالية :-

١- التعرف على أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠م .

٢- التعرف على أهم التغيرات التربوية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠ .

٣- التعرف على مدى استجابة التغير التربوى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٩٠م .

٤- الكشف عن العوامل التى أثرت على النظام التعليمى فى تلك الفترة بغية تقديم بعض الاقتراحات التى قد تساعد على إصلاح وتطوير التعليم فى مصر .

٥- حدود الدراسة

يقتصر البحث الحالى على مايلى :

♦ حد موضوعى :

دراسة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى وأثرها على التعليم .

♦ حد زمانى :

١- اتخذ الباحث عام ١٩٥٢ بداية لبحثه للأسباب التالية :-

أ) أن هذا العام من تاريخ مصر كان بداية تحولات جديدة فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث شهد تغييرات جذرية فى البنى الفوقية وحدوث تنمية لجميع هذه الجوانب.

ب) أن هذا العام يعتبر بداية مسار الاستقلال الوطنى والقومى والتنمية المستقلة .

٢- أما اتخاذ الباحث لعام ١٩٩٠ كعام نهاية لبحثه فيرجع إلى :-

أولاً : أن هذا العام يمثل قرب نهاية المرحلة الرابعة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتى تشمل :-

أ) الحقبة الناصرية وتتميز بما يلى :-

- مرحلة التجربة والخطأ من ١٩٥٤ إلى ١٩٦١ .

- مرحلة التحول الاشتراكى من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ .

ب) الحقبة الساداتية من ١٩٧١ - ١٩٨١ .

ج) الحقبة الراهنة وتبدأ بتولى الرئيس حسنى مبارك السلطة للولاية الأولى والثانية من نهاية عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

د) قرب نهاية الولاية الثانية للرئيس حسنى مبارك والتى تنتهى فى عام ١٩٩١م .

ثانيا : أن هذه الفترة الزمنية الطويلة تسمح بإحداث تغييرات مطلوبة فى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا فى النظام التعليمى ومؤسساته ، وبالتالى تقديم تحليل اجتماعى لمجمل هذه التغيرات ، بينما يصعب هذا الأمر فى المدى القصير وفى بعض الأحيان فى المدى المتوسط .

ثالثا : أن هذه الفترة الزمنية الطويلة تتسم بسمات عديدة أهمها :-

أنها فترة التحول الرأسمالى والتى تميزت بالتعدد الحزبى ، وإتاحة الفرصة لنمو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار العربى الأجنبى وتأسيس روابط مع العالم الغربى الليبرالى ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، والتأكيد على سماحة الإسلام ، وتقرير الصلح مع اليهود والقضاء على مراكز القوى ، وقيام حرب أكتوبر ومبادرة السلام ، والتأكيد على مجموعة القيم التى تؤكد التكافل الاجتماعى بين الفقراء والأغنياء دون حقد أو حسد وإبراز القيم الدينية التى تؤكد على وحدة الأديان دون تعصب وعلى أخوه المسلمين والمسيحيين واليهود .

٦- مصطلحات الدراسة :

♦ التغير التربوى :

ويقصد به : التغيير الشامل الأساسى فى السياسة التعليمية وما يرتبط به من تغيير فى النظام التعليمى أو فى جزء منه نحو الأفضل .

♦ التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بها : تلك التغيرات الحادثة فى المجتمع من إنجازات وتنمية - **سياسية** - من حيث نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة فى المجتمع (البناء القومى) - **واقتصادية** - من حيث النشاط الصناعى والزراعى والتجارى - والتى لها

انعكاس مباشر على التغيرات التربوية التى ظهرت خلال تلك الفترة - واجتماعية - من خلال شكل العلاقات الاجتماعية وكذا القوانين والتشريعات التى تؤدى إلى تطور وتأمينى حياه الأفراد المجتمع .

٧- خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة الحالية ، وطريقة عرضها للمشكلة السير وفقا لخطوات منهجية معينة تتيح لها إمكانية الإجابة على تساؤلات الدراسة التى تتمثل فيما يلى :-

أ) تناول أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٠ .

ب) تناول أهم التغيرات التربوية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠ .

ج) عرض نتائج التحليل الاجتماعى للدراسة وتفسيرها .

د) أهم العوامل التى أثرت على النظام التعليمى خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٩٠ بغية تقديم بعض الاقتراحات التى قد تساعد على إصلاح وتطوير التعلم فى مصر .

ثانيا : التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية فى مصر خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٠م

شهد المجتمع المصرى فى عام ١٩٥٢ قيام ثورة ٢٣ يوليو ، والتى صاحبها إحداث تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ترتب عليها ظهور سياسة جديدة للمجتمع المصرى ، قائمة على مبادئ الاشتراكية والديمقراطية .

ولم يكن التعليم بعيدا عن هذه التغيرات ، فقد تأثر بها واستجاب لها ، وكان أيضا مؤثرا فيها من خلال كونه وسيله لتحقيق الأهداف القومية التى صبت فى اتجاهها هذه التغيرات .

وسوف نستعرض أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام (١٩٥٢ - ١٩٩٠) ومدى علاقتها بالتغيرات التربوية .

♦ أهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٠م .

أ) التغيرات السياسية :

كان من أهم هذه التغيرات الإطاحة بعرش الملك فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٢ وإعلان نظاما جمهوريا جديدا (٣ : ١١١) وكان من ابرز معالم السياسة المصرية التى تبلورت فى

عام ١٩٦٤ التحول من الاتجاه الرأسمالى إلى الاتجاه الاشتراكى ، والذى تغيرت معه علاقات مصر الدولية ، حيث ازداد ارتباطها بالدول الاشتراكية ، وتناقص ارتباطها بالدول الغربية .

وإذا كانت حكومة الثورة فى مصر قد أحدثت علاقات تقارب وارتباط مع الدول الاشتراكية ، فإن هذا قد ترتب عليه ، قيام مصر باستيراد تكنولوجيا شرقية حديثة ومتطورة من هذه الدول فى صورة معدات عسكرية خاصة (صفقة الأسلحة التشيكية) ، وكذا معدات وآلات وأجهزة لبناء السد العالى ، وما صاحبة من مشروعات هندسية ، خاصة بعد سحب العرض الأمريكي بالمساهمة فى مشروع بناء السد العالى ، وموافقة الاتحاد السوفيتى على مساعدة مصر فى بناء السد العالى ، وبالتالى دخلت مصر مرحلة تطور تكنولوجى حديث (٤ : ٣٥٥) .

ونتيجة لسياسة مصر داخليا وخارجيا تعرضت لكثير من الضغوط من قبل الدول الغربية والولايات المتحدة ، تمثلت فى الحصار الاقتصادى رداً على تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ ، وقطع أمريكا معونات القمح ردا على اتجاه مصر نحو الدول الاشتراكية .

وكان من أهم الأحداث السياسية التى شهدتها مصر فى فترة الستينات نكسة عام ١٩٦٧ ، فقد سيطرت آثارها على اهتمام المسئولين ، مما اقتضى مراجعة الواقع السياسى ، وما ارتبط به اقتصاديا واجتماعيا ، وانعكس هذا فى بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ الذى بين أن سبب الهزيمة يرجع إلى تخلف مصر عن العصر الحديث ، ودعا إلى بناء دوله تستند على العلم وتطبيقاته (٥ : ٩) .

وفى السبعينات حدثت تعديلات جديدة فى النظام السياسى ، بدأت على التوالى بتولى الرئيس السادات الحكم ، ثم صدور برنامج العمل الوطنى فى عام ١٩٧١ الذى وضع التصور لبناء الدولة الحديثة فى مصر ، ثم صدور الدستور الدائم فى عام ١٩٧١ ، ثم انتصار حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، وفى أغسطس ١٩٧٤ صدرت ورقة أكتوبر ، التى جاءت الدعوة فيها إلى إعادة النظر فى هيكل التنظيم السياسى ، الأمر الذى ترتب عليه قيام ثلاثة أحزاب ، وصدر قانون الأحزاب السياسية فى يونيو ١٩٧٧ .

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن النظام السياسى فى مصر فى فترة السبعينات والثمانينات قد تغير من نظام الحزب الواحد ، كما كان الأمر فى الستينات إلى نظام (المنابر) تعدد الأحزاب ، كذلك اتجهت السياسة المصرية إلى الاقتراب من الدول الرأسمالية - بعد أن كانت متجهة إلى الاقتراب من الدول الاشتراكية فى فترة الستينات .

ب) التغيرات الاقتصادية :

بعد أن قامت حكومة الثورة بتثبيت وجودها السياسى داخل البلاد وخارجها اتجهت إلى إحداث الكثير من التغيرات الاقتصادية الداخلية ، وقد تمثلت هذه التغيرات فيما يلى :-

* إنشاء المجلس الدائم للإنتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، والذى يتلخص دوره فى دراسة التنمية فى مجالات الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة ودراسة الوسائل اللازمة لتشجيع الصناعة وإعادة تنظيم الأسواق المحلية ، وتغيير الهيكل الضريبى ، وهيكل التعريفة الجمركية (٦ : ١٧٥) .
* إنشاء لجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٩ ، وكان من أهم أعمالها إعلان الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس (يوليو ١٩٦٠ - يوليو ١٩٦٥) (٧ : ٩) ، ونظرا لأن تنفيذ هذه الخطة كان يتطلب توفير العمالة الفنية عالية المستوى ، فقد حظيت المعاهد العالية الصناعية التى تعد هذه العمالة ، باهتمام المسئولين بوزارة التربية والتعليم فى ذلك الوقت ، وتمثل هذا الاهتمام فى إجراء بعض التغييرات فى المعاهد العالية الصناعية ، حتى تتمكن من أداء رسالتها بتحقيق أهداف المجتمع وسد احتياجاته من هذه العمالة وخاصة ، القادرة منها على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وسايرت التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة خاصة تكنولوجيا الفضاء .
* تبنى فكرة التخطيط الشامل وتوجيه الاقتصاد القومى ، ففى بداية الستينات تبنت الدولة سياسة التخطيط الشامل طويل الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه الاقتصاد القومى ، وبناء على ذلك قامت بوضع خطة عشرية تهدف إلى مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، بدأت بالخطة الخمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) والتى استهدفت زيادة الدخل القومى الحقيقى .

إلا أن الخطة قد واجهت بعض الصعوبات والمشكلات منها ، إصابة محصول القطن فى عام ١٩٦١ بدرجة خطيرة جداً ، ترتب عليها انخفاض ثلث قيمته ، مما ترتب عليه عدم قدرة الخطة على تحقيق المستهدف منها (٨ : ٥) .

وبناء على ما سبق ، بدأ المخططون فى التحضير للخطة الخمسية الثانية خلال الفترة (٦٥ / ١٩٦٦ -٦٩ / ١٩٧٠) حتى تكون بمثابة امتداد واستكمال لأهداف الخطة العشرية فى مضاعفة الدخل القومى ، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التى واجهتها الخطة الخمسية الأولى ، وتمشيا مع هذا الاتجاه ، ولمواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية السائدة فى العالم والتى ترتب عليها ظهور تخصصات علمية وتكنولوجية جديدة ، قامت وزارة التعليم العالى بفتح أربعة معاهد عالية صناعية تضم تخصصات جديدة ، كما توسعت فى عدد الفصول وفى زيادة عدد الطلاب المقبولين بجميع المعاهد الموجودة آنذاك ، حتى تتمكن من توفير العمالة الفنية عالية المستوى ، لتلبية احتياجات الخطة الخمسية الجديدة ، واحتياجات قطاع التصنيع بالإضافة إلى استكمال بناء السد العالى ، غير أن العدوان الإسرائيلي على مصر فى يونيو عام

١٩٦٧ ، قد أوقف العمل بهذه الخطة ، مما ترتب عليه انخفاض معدل نمو الصناعة عن ٤٪ سنويا (٩ : ٢) .

وبعد الانتصار فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حدثت تغييرات اقتصادية هامة فى مصر ، كان أبرزها الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكان المبرز الأساسى للأخذ بهذه السياسة ، هو الإسراع بعملية النمو الاقتصادى وهذا يتطلب إجراء تغيرات فى الدور التى تقوم بها مختلف القطاعات فى الدولة ومنها قطاع التعليم - لذا كان ينبغى على الدولة أن تنتهج سياسة اقتصادية من شأنها ، أن تضع العالم الخارجى موضع الاعتبار ، كما ينبغى ألا تكون جهود التنمية مسألة عشوائية ، بل لابد وأن تأخذ مكانها فى إطار خطة شاملة ، تؤكد على أولوية تحديث الصناعة ، وتكثيف الزراعة وتطوير البترول وتنمية السياحة (١٠ : ٤٢٦) .

ولتنفيذ هذه السياسة ، صدر القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ الذى سمح باستثمار رأس المال العربى والأجنبى فى مجالات التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات ، وبذلك فإن هذا القانون قد فتح جميع المجالات أمام الاستثمار الأجنبى ، بما فى ذلك المجالات التى كان قد منعها الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ (١١ : ٢) .

وإذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة ، قد أوجدت مشروعات استثمارية جديدة ، فإنها قد أحدثت أيضا آثارا سلبية أخرى تمثلت فى تقسيم الاقتصاد المصرى إلى أجزاء عديدة ، تنوع مصادر الكسب ، إضعاف القطاع العام ، ظهور مراكز قوى اقتصادية محلية وخارجية ، ظهور الرأسمالية الطفيلية (١٢ : ٣٩٥ ، ٤٠٢) .

وإذا كانت المشروعات الاستثمارية الجديدة ، قد نتج عنها توافر فرص عديدة للعمالة من مختلف المستويات ، فإن ظروف العصر بما يحمله من تكنولوجيا مذهلة قد تطلبت إحداث تطوير فى المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها ، وذلك لتأدية الخدمات الأساسية المطلوبة فى مختلف التخصصات الجديدة التى ظهرت نتيجة للثورة التكنولوجية الحديثة .

ونتيجة لتدفق الأموال اللازمة للمشروعات الاستثمارية الجديدة ، بالإضافة إلى حالة الاستقرار التى سادت البلاد بعد نصر أكتوبر ، اتجه المسئولون مرة أخرى إلى وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف إصلاح المسار الاقتصادى ، والإسراع بمعدلات التنمية، ففى عام ١٩٧٧ قاموا بوضع الخطة الخمسية (٧٨ - ١٩٨٢) (١٣ : ٤٦) ، وفى عام ١٩٨٢ قاموا بوضع الخطة الخمسية الأولى (٨٢ /١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) (١٤ : ٢٣) ، وفى عام ١٩٨٧ قاموا بوضع الخطة الخمسية الثانية (٨٧/١٩٨٨ - ٩١ /١٩٩٢) (١٥ -٢٢)

وإذا كانت الخطط الخمسية - سالفة الذكر - قد نتج عنها زيادة الإنتاج المحلى وزيادة الإنتاج فى القطاعات السلعية المختلفة ، فإنها أدت وما تزال تؤدى إلى تشغيل حوالى (٦,٠٤,٠٠٠) عامل من مختلف المستويات الفنية خلال الفترة من عام ١٩٧٨ وحتى نهاية عام

٩١ /١٩٩٢ ، ليصل عدد العاملين إلى (١٥,٩٢٥) مليون بعد أن كان (٩,٨٨٥) مليون فى عام ١٩٧٨ ، وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٤٦٤,٦٠) ألف مشتغل (١٦ : ٢٩ -٥١) .

كما يترتب عليها أيضا ، توفير فرص عمل جديدة لامتصاص فائض العمالة بالمجتمع ، وزيادة الحاجة إلى العمالة الفنية الماهرة على المستوى العالى ، خاصة فى التخصصات الجديدة التى تحتاج إليها سوق العمل .

* الاهتمام بالقطاع الزراعى : حدث اهتمام كبير بقطاع الزراعة ، فتم تخصيص له اعتمادات مالية كبيرة فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ -١٩٦٥) . وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الاعتمادات للرى واستصلاح الأراضى ، الأمر الذى أدى إلى زيادة معدل نمو الزراعة ، وخلال الفترة من (١٩٦٦ -١٩٧٠) تم تخصيص مبلغ (٣٥٥ مليون جنية) أخرى من الاستثمارات لهذا القطاع (١٧ : ٢٧) .

وفى السبعينات ، قامت الدولة بالتوسع الأفقى فى هذا القطاع لزيادة الرقعة الزراعية ، حيث بلغت جملة الأراضى المستصلحة خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢ حوالى (٩١٢,٠٠٠ فدان) (١٨ : ٣٩) ، كما أقامت الدولة المشروعات الزراعية الكبيرة مثل مشروع الصالحية ، ومشروع الخطارة والنوبارية ووادى الملاك ، وهذا أدى إلى زيادة الأراضى المستصلحة ، حيث بلغت جملة الأراضى المستصلحة خلال الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٤ حوالى (١٩٢,٠٠٠) فدان ، وبذلك بلغ إجمالي الأراضى التى تم استصلاحها خلال الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٤ حوالى (١,١٠٤,٠٠٠) فدان (١٩ : ٨٤) .

وتستهدف الخطة الخمسية الثانية ٨٧ /١٩٨٨ - ٩١ /١٩٩٢ ، أن يصل إجمالى التوسع الأفقى فى الأراضى الزراعية المستصلحة إلى نحو (٦٢٧ ألف فدان) ، وبذلك يبلغ إجمالي الأراضى التى تم وسيتم استصلاحها خلال الخطة الخمسية الأولى والثانية حوالى (١,٢٠٤,٠٠٠ فدان) (٢٠ : ٥٦) وبالتالى يكون قد تحقق الجزء الأول من التوسع الأفقى فى إطار الاستراتيجية الموضوعة للتوسع الأفقى لمساحة (٢,٨مليون فدان) حتى عام ٢٠٠٠ (٢١، : ٢٥٠) .

ونتيجة للتوسع الأفقى فى القطاع الزراعى ، تم توفير فرص عمل كثيرة ، فارتفع عدد العاملين فى هذا القطاع من (٤,١٠٣,٥٠٠عامل). عام ١٩٧٧ إلى (٤,٢٤٧,٥٠٠) عامل عام ١٩٨٢ ، بزيادة قدرها (١٤٤,٠٠٠ عامل) (٢٢ : ٢٥٩) ومن المتوقع أن يرتفع عدد العاملين فى هذا القطاع إلى (٤,٩٠٩,٢٠٠) عامل فى نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٩٢/٩١ .

ولما كانت عمليات استصلاح الأراضى تحتاج إلى عمالة فنية من مختلف المستويات لتشغيل الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة المستخدمة فى عمليات الاستصلاح ، حيث تقدر العمالة الفنية اللازمة للقيام بهذه العمليات حتى عام ٢٠٠٠ بنحو (١,٥ مليون عامل)

(٢٣ : ١٠٥) ، خاصة من فئة المهندسين التكنولوجيين ، فإن المسئولين عن التعليم فى مصر أيقنوا ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام بكليات الهندسة والتكنولوجيا ، والمعاهد العالية التكنولوجية ، باعتبارها أحد مصادر العمالة الفنية عالية المستوى ، كما أنها فى الوقت نفسه تعد المصدر الوحيد الآن فى مصر لتخريج المهندسين التكنولوجيين .

* الاهتمام بالقطاع الصناعى : نال قطاع الصناعة اهتماما خاصا باعتباره أحد القطاعات المسئولة عن تحقيق زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة ، لأن الصناعة هى الدعامة القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطور الاقتصادى والاجتماعى (٢٤ : ١٠٩) .

ومما يدل على اهتمام حكومة الثورة بالصناعة ، قيامها بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى عام ١٩٥٢ ، والذى قام بمشروعات صناعية أهمها مشروع مصنع الحديد والصلب بحلوان ، ومصنع لإنتاج الأسمنت ، ومصنع لإنتاج عربات السكك الحديدية .

كما أنشئت وزارة للصناعة واستغلال الثروة المعدنية فى يوليو عام ١٩٥٦ لتتولى عمليات التوسع الصناعى (٢٥ : ١٦٤) كما أنشئت الهيئة العامة لتنفيذ برامج السنوات الخمس الصناعية فى عام ١٩٥٧ ، والتى قامت بوضع أول برنامج صناعى متكامل خلال الفترة من عام (١٩٥٨ - ١٩٦٢) (٢٦ : ٧) .

وقد أدى الاهتمام بالصناعة والنشاط الصناعى ، إلى زيادة عدد العاملين من مختلف المستويات فى هذا القطاع من (٤٠١ ألف عامل) عام ١٩٥٢ إلى (٦٠١,٨ ألف عامل) عام ١٩٦٢ بزيادة قدرها (٢٠٠,٨) ألف عامل (٢٧ : ٦١) ، كما ترتب على قيام الحكومة فى ابريل عام ١٩٦٤ بتعديل اسم الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعية إلى اسم " الهيئة العامة للتصنيع " وضع البرنامج الثانى للتصنيع (١٩٦٠ - ١٩٦٤) ، وكان الهدف منه هو تحقيق زيادة فى الإنتاج الصناعى تقدر بنحو (٧٠٪) بالنسبة لحجم الإنتاج (٢٨ : ٦١) كما اعتبرت هذه الهيئة بمثابة الجهاز المركزى للتخطيط الصناعى والذى يشمل نشاطها وسياستها إعداد برامج التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ .

وفى السبعينات ، زاد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعى ، حيث زادت قيمة الإنتاج الصناعى من (٣١٣,٩ مليون جنية) عام ١٩٥٢ إلى (٢٣٠٠مليون جنية) عام ١٩٧٥ ، كما بلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصناعية فى عام ١٩٧٦ نحو (١٠٧ مليون جنية) ، وفى خطة التنمية (٧٦ -١٩٨٠) بلغت الاستثمارات فى مجال الصناعة نحو (٣ بليون جنية) وكان الهدف من هذه الخطة هو زيادة قيمة الإنتاج الصناعى من (٢,٣ بليون جنية) عام ١٩٧٥ إلى (٣ بليون جنية) عام ١٩٨٠ ، وزيادة الصادرات تباعا إلى (٥٠٠ مليون جنية) فى نهاية الخطة (٢٩ : ٤٠ -٤٥) ، كما خصصت الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) لهذا

القطاع من الاستثمارات (٣١٥٠ مليون جنية) بنسبة ٢٦,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية للخطة (٣٠ : ٢٣) ، كما استهدفت الخطة الخمسية الأولى(١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) زيادة فى إنتاج هذا القطاع بنحو (٥٤٥٥,٢مليون جنية) بمعدل نحو قدرة ٥٧,٥٪ خلال سنوات الخطة (٣١ : ٥) ، كما تضمنت الخطة الخمسية الثانية (١٩٩٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) استثمارات لهذا القطاع وصلت قيمتها (١٢,٢ مليار جنية) أى حوالى ٢٦,٦٪ من إجمالي الاستثمارات القومية ، منها (٥,٨ مليار جنية) للقطاع العام بنسبة ٤٧,٥٪ ، و (٦,٤ مليار جنية) للقطاع الخاص بنسبة ٥٢,٥٪ (٣٢ : ٥٨) وكان للاهتمام الكبير الذى شهده قطاع الصناعة منذ قيام الثورة وحتى الآن ، أن برزت الحاجة إلى عمالة فنية ماهرة من مختلف المستويات لخدمة هذا القطاع ، كما أن التوسع فى المشروعات الصناعية ترتب عليه ، توفير الكثير من فرص العمل وبالتالى زيادة أعداد المشتغلين من العمالة الفنية على مختلف المستويات ، حيث ارتفع عدد العاملين فى هذا القطاع من (١,١٠٠,٠٠٠عامل) عام ١٩٧٣ إلى (١,٨١٢,٥٠٠) عامل عام ١٩٨٧/٨٦ ، وسوف يصل إلى (٢,٠٤٣,٠٦٧عامل) فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٢/٩١ ، بزيادة قدرها حوالى (مليون عامل) عن عام ١٩٧٣ ، وبمتوسط سنوى قدرة (٥٥ ألف عامل) يتم تشغليهم سنويا (٣٣ : ١٠٥) منهم (١٧٠٠) مهندس تكنولوجى يمثلون معظم خريجى كليات الهندسة والتكنولوجيا فى جمهورية مصر العربية (٣٤ : ٢) هذا بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة لخريجى جميع مؤسسات التعليم الفنى الصناعى والهندسى العالى بصفة عامة ، والتعليم الهندسى التكنولوجى بصفة خاصة ، على أساس أن القطاع الصناعى يعتبر أحد قطاعات العمل الأساسية لخريجى هذه الكليات .

جـ) التغيرات الاجتماعية :

تأثرت الحياة الاجتماعية فى المجتمع المصرى بما أحدثته الثورة من تغيرات سياسية ، وما صاحب هذه التغيرات من تغيرات اقتصادية ، وقد تمثلت هذه التغيرات الاجتماعية فيما يلى :-

* القضاء على الملكية والإقطاع : ولتحقيق ذلك أصدرت حكومة الثورة قانون الإصلاح الزراعى الأول فى السابع من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، محددا ملكية الفرد بمائتى فدان ، وقد استولت الدولة بمقتضى هذا القانون على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ، وقامت بتوزيعها على صغار الزراع بمساحات تتراوح بين فدانين إلى خمسة أفدنة (٣٥ : ٤٠٠).

كما نظم هذا القانون العلاقة بين المالك والمستأجر عن طريق تحديد القيمة الإيجابية الزراعية بسبعة أمثال الضريبة ، ومنع طرد المستأجرين من أراضى الملاك (٣٦ : ٣٧) وبذلك يعد هذا القانون ، أول وثيقة هامة فى تاريخ التطور الاجتماعى الذى مرت به مصر (٣٨ : ١٨٤) .

* إصدار قوانين يوليو الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٦١ ، وكانت تهدف إلى تحقيق سيطرة الشعب على أدوات ووسائل الإنتاج ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكان لهذه القوانين آثارها الاجتماعية التى تمثلت فى إذابة الفوارق بين الطبقات ، وزيادة فرص العمل وحجم التوظف ، وبالتالى زادت الحاجة إلى قوى عاملة مدربه عالية المستوى ، وذلك لتنفيذ خطط التنمية الشاملة (٣٩ : ٢٢٢) .

ولما كانت آثار هذه القوانين قد انعكست على جميع انساق المجتمع ، فإنه من الطبيعى أن تنعكس آثارها على التعليم ، حيث ظهرت مبادئ جديدة وشعارات مستحدثة وضعت أساس النظام التعليمى فى هذه الفترة ، واتجهت السياسة التعليمية فى هذه الفترة نحو تحقيق مبدئى تكافؤ الفرص والمساواة ، إقراراً لما كفله الدستور للمواطنين من حقوق ، تمثلت فى إلغاء المصروفات ، وإقرار المجانية فى جميع مراحل التعليم وتأكيداً لتطلعات المجتمع الديمقراطى الاشتراكي التعاونى كما كانت هذه القوانين بمثابة إقرار لحقوق الطبقات الدنيا فى كثير مما حرموا منه فى حقبة ما قبل الثورة ، وخاصة حقهم فى الحصول على التعليم الجامعى بالمجان بعد أن كان قاصراً على فئة محدودة من الشرائح المتميزة ، وبعيداً عن متناول غير القادرين ، الأمر الذى فتح لهذه الفئة آفاقاً وفرصاً جديدة لأول مرة فتهافتوا عليها يستفيدون منها بشكل مكثف .

كما ترتب على إصدار قوانين يوليو الاشتراكية ، إعادة توزيع الثروة فى مصر ، فصدرت قوانين الإصلاح الزراعى المختلفة والتى طبقت ما بين عامى (١٩٥٣ - ١٩٧٠) ، والتى تم بمقتضاها توزيع حوالى (١٢,٥٪) من الأراضى الزراعية على ما يقرب من ٩٪ من إجمالى سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠ (٤٠ : ٢٠) بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات وهيئات لاستصلاح الأراضى البور والصحراوية ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الحاجة إلى العمالة الفنية على مختلف المستويات ، لتشغيل الآلات المستخدمة فى عمليات الاستصلاح .

وترتب على إصدار هذه القوانين أيضاً ، ظهور القطاع العام ، بعد تأميم الكثير من المشروعات والاستيلاء على البنوك وشركات التأمين وأصبحت غالبية الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدين والبنوك والشركات الخاصة بالتأمين فى دائرة القطاع العام ، كما أصبحت تجاره الاستيراد كلها وكذلك ثلاثة أرباع الصادرات خاضعة للقطاع العام (٤١ : ٤٢٥- ٤٢٦) وبسيطرة القطاع العام على كل مصادر التمويل ، أصبح القوة المسئولة عن التنمية فى مصر ، وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠٪ من الإنتاج ، ٥٠٪ من العمالة ، ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة فى الصناعة (٤٢ : ٢٦٦) .

وقد أدى ظهور القطاع العام إلى زيادة الطلب على المهندسين الذين أصبحوا يمثلون دعامة هامة فى هذا القطاع ، فتم تشغيل وتوظيف عدد كبير من الأيدي العاملة من مختلف

المستويات ، منهم حوالى (٢٠٠٠مهندس) نتيجة لزيادة فرص العمل بالمصانع والشركات المؤممة ، وبالتالى شغل المهندسون فى هذه الفترة أكثر من ٤٠٪ من الوظائف العليا الإدارية فى قطاع التعمير وفى القطاع العام أيضا (٤٣ : ١٦) وفى السبعينات بدا الاهتمام بالتعمير وبناء المجتمعات الجديدة خاصة بعد نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حيث بدأ العمل فى تعمير مدن القناة وتشييدها لعودة سكانها إليها ، وبذلك بدأت الحركة الواسعة للعمران والتشييد بمدن القناة ، الأمر الذى ترتب عليه ، شدة الحاجة إلى العمالة الفنية من مختلف المستويات حتى يمكن الإنجاز فى سرعة ، فنتج عن ذلك تعيين ما يقرب من (١٩٠٠) مهندس تطبيقى من خريجى المعاهد العالية التكنولوجية فى عام ١٩٧٣ .

ولعل هذا يتفق ، مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات ، من أن أكثر من ٨٠٪ من رؤساء مجالس الإدارة فى مجالات الإسكان والمواصلات والتصنيع كانوا من المهندسين ، فى حين لم يتعدى هذا العدد قبل الثورة سوى ٢٪ من المصريين والأجانب (٤٤ : ١٦) .

ولما كان المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، قد شهد زيادة كبيرة فى عدد السكان وارتفاع معدل النمو السكانى (٢,٦٪) (٤٥ : ٩) مع تمركز هؤلاء السكان فى الشريط الساحلى الضيق حول نهر النيل ، فإن التفكير فى العمل على نقلهم من ذلك الشريط الضيق قد سيطر على عقول المسئولين فى ذلك الوقت ، الأمر الذى ترتب عليه قيام الدولة ، ببناء المدن الجديدة فى الصحراء بالقرب من مناطق العمران ، بناء على خطه تم وضعها عام ١٩٧٧ ، حيث بدأت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والتى شكلت وفقا للقرار الجمهورى رقم ٥٩ لسنه ١٩٧٩ تنفيذ بناء هذه المدن ، وهذه المدن والتجمعات الجديدة تسع لاستيعاب (٦ مليون) نسمة حتى عام ٢٠٠٠ ن كما أنها ترتكز على قواعد صناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة ، وهذا من شانه ، إتاحة فرص عمل جديدة قدرت بنحو (١,٨ مليون) فرصة عمل من العمالة الفنية على مختلف مستوياتها (٤٦ : ١٧ -٢٠) وقد ترتب على اهتمام الدولة بالتعمير وبناء المجتمعات الجديدة ، زيادة الاهتمام بقطاع التشييد ، حيث بلغ أجمالي الاستثمارات فى هذا القطاع (١١٨١ مليون جنية) بنسبة (٢,٦٪) من إجمالى استثمارات القطاعات السلعية والبالغ ٥٢,٩٪ وفقا لخطة (١٩٨٨/٨٧ -٩١/ ١٩٩٢) .

كما ترتب على ذلك ، توفير الكثير من فرص العمل ، وزيادة نسبة المشتغلين فى هذا القطاع من (٤٧٥ ألف عامل) من مختلف المستويات عام ١٩٧٧ إلى (٩١٢ ألف عامل) عام ١٩٨٧/٨٦ (٤٧ : ٢٣) كما استهدفت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ -١٩٩٢/٩١ ، توفير فرص عمل لـ (٦٧٢,٦ ألف عامل) من مختلف المستويات فى نهاية الخطة بمتوسط سنوى قدرة (٢٥٠ ألف عامل) خلال سنوات الخطة ، وبذلك يرتفع حجم العمالة فى هذا القطاع من (٩١٢ ألف عامل) عام ١٩٨٧/٨٦ إلى (١.٥٨٤,٦٠٠) عامل فى نهاية الخطة الخمسية الثانية

٩١ /١٩٩٢ (٤٨ : ١٠٥) واستجابة لتلبية احتياجات قطاعات التشييد ، طالبت تقارير كل من اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٤٦ لسنه ١٩٨٨ ، وكذا تقرير الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وكذا الإدارة العامة للخريجين بوزارة القوى العاملة ، بضرورة زيادة إعداد الطلاب المعقولين فى التعليم الفنى العالى والمتوسط ، وخاصة فى تخصصات (مدنى - أشغال عامة - إنشاءات - عمارة)

د) التغيرات العلمية والتكنولوجية :

يتميز العالم المعاصر اليوم بالتغير السريع فى كل أنماط الحياة ، ومصر باعتبارها جزءا من هذا العالم ، ليست منعزلة عن ما يحدث فى المحيط العالمى من حولها ، خاصة بعد التغلب على عقبة المسافات الجغرافية ، وتيسر سبل الانتقال ، بعد اختراع وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة .

ولذا فإن ما يحدث من تغيرات علمية وتكنولوجية فى العالم الخارجى ، تجد لها صدى فى مصر - خاصة فى نظم التعليم - وبالتالى فقد بذلت حكومة الثورة جهوداً كبيرة لمواكبتها بما يتناسب مع ظروفها ، فقد أدخلت أنواعاً من الدراسات لم تكن موجودة من قبل فى التعليم الجامعى حيث أنشأت دراسات تطبيقية وعملية للمناجم والبترول وعلوم الفضاء واستطلاح الأراضى والسرطان والفيزياء النووية ، كذلك أنشأت معاهد نوعيه وشعب تخصصية مثل معهد البترول بالسويس ، وشعبه استصلاح الأراضى بشبين الكوم ، شعبة بناء السفن ببورسعيد (٤٩ : ٨) كذلك قامت وزارة التعليم العالى . بإنشاء المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان عام ١٩٦٣ ، على نمط المعاهد العالية التكنولوجية بألمانيا الاتحادية ، وذلك بناء على اتفاقية عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وتمشياً أيضا مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحادثة فى العالم ، قامت وزارة التعليم العالى بافتتاح المعهد العالى للإلكترونيات بمنوف فى عام ١٩٦٥ .

وترجع التغيرات السريعة التى تحدث فى العالم كله اليوم إلى كثرة الاكتشافات العلمية والمخترعات الآلية فى وسائل الإنتاج والخدمات والاتصالات والمعلومات (٥٠ : ٢٦) .

ولقد مكنت هذه المخترعات الآلية الإنسان من السيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها على نطاق واسع ، فتحولت الحياة الاقتصادية تحولا واسعاً شاملاً وسريعاً ، بحيث أصبح الإنسان الآن يعيش فى عالم مادى جديد مختلف عن العالم المادى الذى ألفته الأجيال السابقه فى الدرجة والنوع معا (٥١ : ٤٨٦ -٤٩٢)

أن هذا المتغير يؤثر على مستوى الحياة ونوعية متطلباتها مما يخلق طلباً متزايداً على مزيد من الاكتشافات ، ومزيد من السلع والخدمات ووسائل الإنتاج ، وينتج عن ذلك اختفاء

كثير من المهن والتخصصات ، ومولد غيرها ، وبالتالى فإن الإنسان يغير عمله ووظيفته مرات عديدة أثناء فترة حياته ، إما لتقادم هذا العمل وعدم الحاجة إليه ، أو لظهور أعمال جديدة اقتضاها التطور التكنولوجى ، أو لتغيير الأدوات والأساليب التكنولوجية ، وخير مثال على ذلك ، ظهور أجيال الكمبيوتر والروبوت (٥٢ : ١) .

إن تزايد الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ، أدى إلى تغير وسائل الإنتاج من الاعتماد على الجهد العضلى للإنسان ، إلى الاعتماد على قدرة الآلة التى تقوم بالإنتاج بدلاً منه ، وترتب على ذلك تغير فى هيكل العمالة ونوعيتها ، حيث نشأت عنها حاجات وظيفية جديدة منها ، ظهور الحاجة إلى فئة التكنولوجيين ، وهذه الفئة لازمة لاستمرار التقدم الصناعى والإسراع فى معدلات نموه (٥٣ : ٣٣) وقد نتج عن التغير الذى حدث فى وسائل الإنتاج الاستغناء عن قوى الإنسان الجسدية البسيطة وأخذ دور الإنسان يرقى فى مقابل ذلك إلى مجالات الفكر والابتكار (٥٤ : ٣) أن تضاعف حجم المعرفة فى العصر الحاضر ، كما أن ازدياد سرعة نموها ، جعل البعض يطلق على هذا العصر ، عصر " الانفجار المعرفى " (٥٥ : ١) وقد كان لهذا الانفجار المعرفى أثره على التعليم العالى فى مصر بصفة عامة ، حيث أدت هذه الظاهرة إلى نشوء تخصصات وعلوم جديدة ، استدعت إنشاء كليات ومعاهد جامعية جديدة تتصدى لدراستها وتخريج المتخصصين منها ، وقد أدى ذلك إلى تغير النظرة القديمة للجامعة على أنها معقل للفكر وحده ، وإنها لا ترتبط بمشكلات الحياة فى العالم الحالى (٥٦ : ٣٠) وأصبح فى الجامعات العالمية والمصرية كليات للتكنولوجيا ، بل استحدثت جامعات تكنولوجية مثل جامعه حلوان فى مصر ، كما تم إدخال مادة الحاسبات الإلكترونية إلى مناهج كليات الهندسة والتكنولوجيا فى مصر ، بل امتد ذلك إلى معظم الجامعات والمعاهد العالية والمدارس بمختلف مراحلها (٥٧ : ٢٩) .

إن الحصول على المعرفة واستخدامها عاملين أساسيين من عوامل تقدم المجتمع المصرى ، كما أن المعلومات العلمية والتكنولوجية وهى شكل من أشكال المعرفة تمثل شرطاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أنها ضرورية للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ولتنمية الموارد البشرية ، ولإحراز التقدم فى المجالات المختلفة ، خاصة وان مصر تواجه أخطاراً عدة نتيجة النقص الحالى والمتوقع فى بعض الموارد الطبيعية (٥٨ : ١٩٠)

وبجانب الانفجار المعرفى وثوره المعلومات ، حدثت ثوره الاتصالات ، فلم تعد المعرفة والمعلومات حكراً ، لم يعد من الممكن عملياً منعها أو رفضها ، حيث أصبحت الكرة الأرضية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة الآتية وحدة واحدة (٥٩ : ٣) .

ولقد استطاعت مصر الاستفادة من هذه الثورة فقامت بإنشاء محطة القمر الصناعى بمنطقة المعادى لالتقاط وبث الاتصالات المختلفة لجميع دول العالم ، بل أن التعليم الهندسى

والتكنولوجى قد استجاب لهذه الثورة ، حيث قامت كليات الهندسة والتكنولوجيا فى مصر بإدخال أقسام لهندسة الاتصالات والإلكترونيات (٦٠ : ١) .

وإذا كان دور التعليم لا يقتصر على مجرد نقل العلم والتكنولوجيا بل يمتد إلى غرس المنهج العلمى فى التفكير ، وإقامة البنى الأساسية لإنتاج العلم والتكنولوجيا ، محاولاً بذلك تخطى مرحله التقليد والوصول إلى مرحلة الابتكار ، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن هو : هل استطاعت المؤسسات التعليمية فى مصر بمراحلها المختلفة أن تتخطى مرحله التقليد لتصل إلى مرحلة الابتكار .

وإذا كانت المجتمعات المتقدمة قد دخلت فى عصر الموجه الثالثة (وهى التى يعيشها العالم المتقدم اليوم والخاصة بحضارة الاتصال والتحكم الآلى والمعلومات واستخدام العقول الإلكترونية فى تخزين المعرفة ، بعد أن تخطت هذه المجتمعات الموجه الأولى والتى تتعلق بالإنتاج الزراعى الأوتوماتيكي ، والموجه الثانية التى تمثلت فى حضارة التصنيع الكامل والمعتمد على استخدام التكنولوجيا (٦١ : ٢٧) فإن التساؤل الذى يطرح نفسه أيضا هو : هل استطاع المجتمع المصرى اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة ودخول عصر الموجه الثالثة ؟ إن المجتمع المصرى استخدم ، ومازال حتى اليوم ، يحاول استخدام مختلف السبل لملاحقه الموجه الثالثة ، وذلك عن طريق التعليم بصفة عامه ، والتعليم الهندسى والتكنولوجى بصفة خاصة ، وذلك من خلال تكوين الكوادر الفنية اللازمة والقادرة على انتقاء المعلومات وتفسيرها وتصنيعها وتطبيقها بما يؤدى إلى تنمية قدراتنا العلمية والتكنولوجية ، اللازمة لإحداث التنمية الشاملة فى مصر (٦٢ : ٦٦) .

أن الطبيعة الاقتحامية للتكنولوجيا ، وتسارع معدل الاكتشافات التكنولوجية ، خاصة التطور الذى حدث فى الأوتوماتيكية والتحكم بالكمبيوتر ، اغرق العالم كله بخضم هائل من السلع المادية ، والتى أوجدت أنماطا استهلاكية جديدة ، بل وغيرت مستوى الحاجات الأساسية للإنسان ، ومع كل جديد يتخلص الإنسان من القديم ، وزاد على ذلك ارتفاع ثمن الخدمة للأشياء القديمة ، مما جعل الكثير من الشركات والمصانع فى معظم دول العالم بما فيها مصر ، تتوقف عن إنتاج قطع الغيار لعدة سنوات ، وذلك لإفساح الطريق للمنتجات الجديدة ، بالإضافة إلى رغبة الإنسان فى الاكتشاف والابتكار والإنتاج ، مما جعه يبحث عن الجديد ويتخلص من القديم ، ومع تطور تكنولوجيا الإنتاج (الأوتوماتيكية) ، أخذت تكاليف الإنتاج تتناقص بسرعة أكبر من تكاليف الإصلاح ، والذى هو فى طبيعته عمل يدوى ، وبذلك أصبح الاستبدال أرخص من الإصلاح ، لذا أصبحت فلسفة الإنتاج الآن فى معظم المصانع هى إنتاج سلعة رخيصة تعيش مدة قصيرة ، ليمكن استبدالها مع كل جديد (٦٣ :٦٥) .

إن ظاهرة زوال الأشياء ، تحفز المجتمع المصرى على المزيد من الابتكارات ، مما يزيد الطلب على تخريج قدرات ذات مهارات عالية هذه القدرات تتطلب أيجاد نظاما تعليماً هندسياً تكنولوجيا فى مصر ، يستطيع الاستجابة لهذه المتطلبات السريعة ، ويقضى على النظم التعليمية الجامدة .

ثالثا : أهم التغيرات التربوية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢- ١٩٩٠م .

١- التطور الكيفى فى التعليم :

يمكن إبراز التطور الكيفى الذى طرأ على التعليم بعد الثروة وحتى عام ١٩٩٠ فيما يلى :-

*** تطور السياسة التعليمية والأهداف :**

تتطلب النظرة الشمولية اعتبار التعليم نقطة البداية عند الإعداد للتنمية والتخطيط لها ، فأى خطط للتنمية لا يمكن أن تقوم بدون الاعتماد على نسق تعليمى يوفر الأيدى العاملة اللازمة لها ، ولذلك لايمكن فصل النسق التعليمى عن بقية الأنساق الأخرى بالمجتمع .

ومن ثم فإن قضايا التعليم تعالج مرتبطة بما حولها من أوضاع مجتمعية ، وبالتالى ليس بمعزل عن السياسة العاملة للدولة .

ولعل التطرق إلى النسق التعليمى كأحد الأنساق المجتمعية التى تكون فى مجموعها البناء الكلى للمجتمع يقودنا إلى ضرورة فهم الوضع التعليمى فى فترة زمنية ما من خلال الأيديولوجية السائدة فى هذه الفترة ، ذلك أن النظام التعليمى هو فى الواقع انعكاس لأيديولوجية النظام القائم فى حقبه ما يتمثل فيما يتضمنه هذا النظام من سياسات ، فى نفس الوقت الذى يعمل فيه النظام التعليمى على تثبيت هذه الأيديولوجية واستمرارها من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة ، فالمؤسسات التعليمية تعتبر الإطار الشامل الذى يتم من خلاله بث القيم التى تحكم النظام القائم .

وإذا كان النظام التعليمى ليس نظاماً مستقلا بذاته ، بل هو تابع لغيره من النظم فى المجتمع ، ومن ثم يعكس أوضاعه ، فإن العلاقة بين التعليم من جانب وبين المجتمع من جانب آخر هى علاقة تبادلية ، من الصعب فهم جانباً منها دون فهم الآخر . ولفهم التعليم وما طرأ عليه من تغيرات بعد عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٠ ، ينبغى الرجوع إلى الوراء قليلاً ، إذ أن المتتبع لتاريخ التعليم فى مصر قبل الثورة ، يجد نقطة تحول بارزة فيه بدءاً بالخمسينات ، مهد لها العقد السابق لها ، والذى برزت فيه تيارات إصلاحية مختلفة تناولت التعليم بصورة عامه فقد جاءت الأربعينات باتجاهات تعليمية متميزة نادى بها كل من نجيب الهلالى وإسماعيل

القبانى وطه حسين ، ومع اختلاف ما تضمنته هذه الاتجاهات الثلاث من نقاط ، إلا أنها كانت كلها ترمى إلى إصلاح التعليم والرفع من مستواه ، ونتج عن هذا الاهتمام بالتعليم ، أن طبقت المجانية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٤٤ ، وفى المرحلة الثانوية عام ١٩٥٠ ، حتى جاءت حكومة الثورة فتوسعت فى المجانية لتشمل التعليم العالى عام ١٩٦٢ ، وفى الوقت نفسه انتهجت سياسة تعليمية جديدة تهدف إلى إصلاح مسار التعليم فى الاتجاه نحو مزيد من الديمقراطية (٦٣ : ٩) وبعد ثورة يوليو بدأت تنشأ فى مصر نظرة جديدة تجاه السياسة التعليمية ، تستمد مقوماتها من المرحلة التاريخية التى بدأت مع قيامها ، وسعيها نحو تحقيق أهدافها . ولذا حدثت بعض التعديلات الجذرية فى خطط التعليم ومناهجه وأهدافه ، حيث فرضت التغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية دوراً جديداً على التعليم ، ومن ثم كانت الحاجة إلى إعادة النظر فى أهدافه ومناهجه بتوجيهها نحو مزيد من الارتباط بالأهداف القومية ، إذ تطلب تنظيم الاقتصاد القومى ، زيادة الاهتمام بتنمية الطاقات . البشرية عن طريق التعليم ، كما أدى ذلك إلى تغيير الفلسفة التعليمية ، بحيث تتخذ من النظرة الديمقراطية الجديدة إطار لها ، فالتعليم أصبح حق أساسى لكل مواطن ، وقد أكدت كل القوانين والوثائق الرسمية التى صدرت منذ قيام الثورة على هذا الحق ، فالدساتير الصادرة بعد الثورة ، قد رفعت التعليم إلى مرتبه الحق العام للمصريين فى إطار من تكافؤ الفرص ، وجعلته إلزاميا فى المرحلة الابتدائية ومجانيا فى كل مراحله ، ووضعت على كاهل الدولة مسئولية النهوض به والأشراف عليه .

وفى الستينات بدأت الدولة تأخذ الاتجاه الاشتراكى طريقا لها كى تستطيع السيطرة على المسار الاجتماعي والاقتصادى ، وتحدد له كمه ونوعه واتجاهه ، لذا فإنها التزمت بتعيين العمالة الفنية اللازمة لسوق العمل ،وبالتالي أصبحت مسئولة عن المؤسسات التعليمية التى تعد هذه العمالة الفنية ، وخاصة فى مستوياتها العالية (٦٥ : ١٧٤ -١٧٥) .

ثم كانت نكسه يونيو عام ١٩٦٧ بمثابة نقطة ايقاظ للمسئولين فى مصر ، كما أسهمت فى لفت الانتباه إلى حاجة مصر الشديدة إلى تبنى نظرة جديدة لقضايا التعليم واستثمار الموارد البشرية وملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجى ، وقد تبلور هذا الأمر بوضوح فى الإسراع بعقد مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، والذى بين مدى اهتمام القيادة السياسية على أعلى مستوياتها بقضايا تطوير التعليم ، إيماناً منها بأن التعليم هو القوة القادرة على إزالة آثار التخلف وبناء الدولة العصرية (٦٦ : ١٣٢) وكان الهدف من هذا المؤتمر هو :-

١- أيجاد سياسة تعليمية جديدة تؤدى إلى تحقيق الدولة العصرية القادرة على رفض الهزيمة وتحقيق النصر وملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى .

٢- تكوين فكر تربوى موحد واتجاه متكامل حول مستقبل التعليم فى بلادنا فى إطار نظرية كلية للمجتمع تربط بين نواحى النشاط المختلفة فيه ، وعلى ضوء الاتجاهات التربوية العصرية نحو التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة سواء فى مصر أو فى العالم الخارجى (٦٧- ١-٣) .

تم صدر الدستور المصرى عام ١٩٧١ ، والذى أكد على أن التعليم حق تكفله الدولة ، وأنه إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وانه مجانى فى جميع مراحله المختلفة وانه يخضع لإشراف الدولة ، كما أن الدولة تكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمى

وكان نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ ، نقطة تحول هامة انعكست آثارها على التعليم ، حيث أعقب هذا النصر ، حدوث تطور فى الأهداف التعليمية التى أحدثتها الثورة من قبل ، مثل التأكيد على تكافؤ الفرص والديمقراطية ، بالإضافة إلى التأكيد على أهميه ربط التعليم باحتياجات الدولة من العمالة ، وقد أكدت السياسة التعليمية التى انتهجتها الدولة فى مطلع الثمانينات على أهمية تحقيق ربط التعليم باحتياجات الدولة من العمالة ، واتضحت معالم هذه السياسة فى أربعة وثائق صدرت عن وزارة التربية والتعليم على النحو التالى :-

الأولى : ورقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، والتى أكدت على أن التعليم واحد من مجموعة الحاجات الأساسية لكل فرد فى المجتمع مثل حاجته للغذاء والمسكن والخدمات الصحية ، وانه لا يكون استثماراً إلا بقدر عوائده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، قياساً إلى ما ينفق عليه من جهد ومال ، وأن القيمة الاقتصادية للتعليم ممثلة فى تنمية قدرة المتعلم على الابتكار وزيادة إنتاجيته بعد تخرجه فى سوق العمل ، ومجال المواطنة معيار أساسى ينبغى اعتباره عند إعادة النظر فى التعليم من حيث بنيته ومحتواه وأساليبه (٦٨ :٧٠) .

الثانية : وثيقة اتجاهات وملامح تعليم الغد ، فمع مطلع الثمانينات بدأت مصر تشعر بالآثار التى أحدثتها سياسة الانفتاح الاقتصادى على كل قطاعات المجتمع ، وفى الوقت نفسه بدأت موجه التضخم فى الاقتصاد العالمى والتى كانت قد ظهرت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ تنعكس آثارها على مسيره التنمية فى مصر ، الأمر الذى ترتب عليه ، حتمية الأخذ بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وبأسرع المعدلات الممكنة فى مجالات حددتها الوثيقة فى استصلاح الأراضي واستزراعها ، استنباط الطاقة الشمسية والإفادة منها ، مسح مناطق البترول والتعدين ، استخدام الحاسب الإلكتروني ، كهربه الريف وتصنيعه ، تطوير وسائل الاتصال ، وضع الخطط العلمية لاقتحام مشكلة الأمن الغذائى ، وقد اعتبرت الوثيقة كل ما سبق ، اتجاهات تؤثر بشكل مباشر على فلسفة التعليم وأهدافه ومحتواه (٦٩ : ٣-٤) .

واستجابة لما جاء بهذه الوثيقة وتنفيذاً لها ، صدر قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م ، والذى جمع الشتات المتناثرة من التشريعات الصادرة لمراحل التعليم المختلفة فى قانون واحد يحقق النظرة الشاملة للتعليم والتى طال انتظارها ، حيث أكدت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، على أن المتغيرات المتعددة التى طرأت على المجتمع المصرى والعربى والمجتمع الدولى تفرض على التعليم مسئوليات جديدة لابد معها من إعادة النظر فى فلسفه التعليم واستراتيجياته وسياساته ، وكذلك فى قوانين التعليم لتواكب حركة المجتمع فى ظل الأوضاع الجديدة (٧٠ : ٣-٥) .

الثالثة : وثيقة السياسة التعليمية فى مصر ، والتى صدرت فى منتصف عقد الثمانينات ، وقد تضمنت هذه الوثيقة ثلاثة أنواع من الأهداف الاستراتيجية العامة هى :-

١- الأهداف الإنسانية ، وهى ما يرتبط بالفرد والإنسان ومن شأنها تحقيق إنسانية الفرد .

٢- الأهداف الاجتماعية ، وهى ما يرتبط بالمجتمع والتى من شانها العمل على استقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته وتطوره إلى الأفضل .

٣- الأهداف الاقتصادية ، وهى التى من شأنها أن توفر للمجتمع ما يحتاج إليه من قوى بشريه على مستوى عال من الكفاية الفنية والمهنية .

كما اشتقت من هذه الأهداف الثلاثة أهدافاً للسياسة التعليمية تمثلت فيما يلى :-

الارتفاع التدريجى بقدره النظام التعليمى على الاستيعاب وصولاً إلى الاستيعاب الكامل فى اطار أوضاع ونظم تعليمية مناسبة ، تحقيقاً وتأصيلاً لمبدأ تكافؤ الفرص والذى يعد أهم مبادئ الديمقراطية ، ثم الوصول إلى نوع من التوازن بين نوعيات التعليم فى المرحلة التعليمية الثانية (المرحلة الثانوية) بما يحقق للمدارس القدرة على توفير ما يحتاج إليه المجتمع من عناصر ذات كفاءة مناسبة سواء فى مراحل التعليم العالى فى مجالات الحياة الاقتصادية بجوانبها المختلفة ، ثم الارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة إلى التلاميذ فى المدارس بجوانبها المختلفة وبمقوماتها المتعددة ، ويتضمن هذا جميع مكونات المنظومة التربوية (٧١ : ٩٤- ١٠) .

الرابعة : وثيقة استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، والتى صدرت فى عام ١٩٨٧ ، وهذه الوثيقة تعتبر ملخصاً هاماً بالنسبة لسياسات التعليم طوال عقد الثمانينات ،وقد حددت الوثيقة المذكورة أهداف السياسة التعليمية فى ضوء المبادئ الدستورية لسياسة الدولة فى مجال التعليم فى الآتى :-

أ) السياسة التعليمية والأهداف : وفى هذا المجال ركزت الوثيقة على أربعة أهداف عامه هى :-

١- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل ويتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية تشمل : إزالة السلبيات فى الشخصية المصرية وتقوية عناصر القوة فيها .

٢- أقامه المجتمع المنتج باتخاذ التعليم ركيزة أساسية للإنتاج ، وجعل زيادة الإنتاج وبخاصة فى المجال الصناعى محوراً لقضايا تطوير المجتمع

٣- تحقيق التنمية الشاملة بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً رفيعاً والمدربة لتدفع وتنشط التنمية من جهة ، وترفع مستوى الحياة الإنسانية اجتماعياً وثقافياً من جهة أخرى .

٤- إعداد جيل من العلماء فى مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية ، وهذا الهدف يقوم على تحقيق الهدف الأول ومن شأنه أن يحقق الهدفين الثانى والثالث (٧٢ : ٩٠- ١٠٤)

ومن الملاحظ هنا ، أن السياسات التعليمية - سالفة الذكر - كانت تتبنى دائماً هدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة كهدف رئيسى لها ، ومن ثم فهى تهتم بربط التعليم باحتياجات المجتمع من خلال توفير احتياجات سوق العمل .

وحتى يؤدى التعليم دورة فى تحقيق التنمية وفى زيادة الإنتاج وتطويره على نحو يؤدى إلى ربطه بالعمل المنتج ، فقد تم تشكيل اللجنة الدائمة لسياسات تطوير المناهج وفقا للقرار الوزارى رقم (١٧) بتاريخ ١٩٨٧/٢/١ (٧٣ : ٢٥) والتى يدخل ضمن اختصاصاتها ، وضع السياسة العامة لتطوير المناهج الدراسية من حيث الأهداف والمحتوى وأساليب التدريس والأنشطة وأساليب التقويم ، وذلك فى جميع مراحل التعليم ونوعياته المختلفة بما يحقق الأهداف التربوية والنظرة المستقبلية للتطوير وبما يتفق مع المتغيرات العالمية للتقدم العلمى والتكنولوجى ، وبما يخدم الاحتياجات المحلية وخطط التنمية للمجتمع المصرى .

٢- التطور الكمى فى التعليم :

أما عن التطور الكمى الذى طرأ على التعليم بعد الثورة وحتى عام ١٩٩٠ ، فيمكن إبرازه فيما يلى :-

تميزت فترة ما بعد الثورة بالتوسع الكبير فى كل المراحل التعليمية بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى مرحله التعليم العالى والجامعى ، وذلك عن الفترة التى كانت سابقه عليها ، وقد ساهم فى ذلك الطموحات القومية لقادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ويبين الجدول التالي مدى التوسع في المراحل التعليمية فى مصر خلال الفترة من عام (١٩٥١ وحتى عام ١٩٨٩) من حيث الزيارة فى إعداد الطلاب خلال بعض السنوات المختارة من هذه الفترة .

جدول (١)
التوسع فى المراحل التعليمية فى مصر فى الفترة
من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٩ من حيث أعداد الطلاب

السنوات	١٩٥٢/٥١	١٩٥٣/٥٢	١٩٦١/٦٠	١٩٧١/٧٠	١٩٨١/٨٠	١٩٨٩/٨٨
ابتدائي	١,٠٥٤,١٧٥(١)	١,٥٤٠,٧٠٨(٣)	٢,٦٢٧,٤٢٠	٣,٧٨٠,٨٣٣	٤,٦٦٠,٥٧٧	٦,٩٥٥,٤٥٥(٤)
إعدادي		٣٦٥,٨٣٦	٣٢٣,٨١٦	٨٧٠,٦٥٧	١,٦٤١,٣٦٠	٢,٢٨٣,٣٣٦
ثانوى عام	١٥٨,٧٥٢	١٨٧,٧١٣	١٤٩,٧٤١	٣١٧,٥١١	٦٠٩,٧٣٢	٥٦٠,٥٨٧
ثانوى فنى	٢١,٧٤٦	٣٨,٤٩١	٧٥,٥٤٩	٢٧١,٢٦٢	٦٣٣,٢١٧	٩٢٣,٨٣٧
معلمى ومعلمات		٢٠,١٤٠	١٩,٨٤٣	٢٥,٥٩٥	٥٠,٩٩٦	٨٣,٥٣١
حملة التعليم ما قبل الجامعى	١,٢٣٤,٦٧٣	٢,١٥٢,٨٩٣	٣,١٩٦,٣٧٩	٥,٢٦٦,٨٥٨	٧,٥٩٥,٨٨٢	١٠,٩٠٦,٧٥١
جامعات	٣٥٠٢٦(٢)	٤١,٧٣١	٨٦,٩٨٠	١٥٢,١٤٠	٤٧٩,٠٧٨	٤٩٣,٧٥٤
معاهد عليا	١٥٢٠	٢٩٠٣	١٥,٥٢٠	٣٥,٩٣٨	٥٢,٣٢٥	١٠٨,٠٨١(٥)

يتضح من الجدول السابق ما يلى :-

أولاً : تزايد عدد التلاميذ فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى ، فبينما كان عددهم (١,٢٣٤,٦٧٣) تلميذاً وتلميذة فى عام ١٩٥٢/٥١م ، وصل عددهم إلى (١٠,٩٠٦,٧٥١) تلميذاً وتلميذة فى عام ١٩٨٩/٨٨م ، بزيادة قدرها (٩,٦٧٢,٠٧٤) تلميذ وتلميذة .

ويرجع تزايد أعداد الطلاب فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى للأسباب التالية :

١- تزايد عدد السكان منذ الخمسينات وحتى الآن ، فبينما كان عدد سكان الجمهورية فى عام ١٩٤٧ (١٩ مليون نسمة) حسب تعداد ١٩٤٧ ، قفز هذا العدد ليصل إلى (٢٦,٠٨٥ مليون نسمة) عام ١٩٦٠ ، ثم قفز إلى (٣٠مليون نسمة) عام ١٩٦٦ ، ثم قفز إلى (٣٨ مليون نسمة) عام ١٩٧٦ ، ثم وصل إلى (٥٢ مليون نسمة) حسب إحصاء عام ١٩٨٧ (٩ : ٧٤).

المصادر: الإحصائيات الخاصة بالتعليم قبل الجامعى فى عام ٥٢ - ١٩٥٢م ، فمصدرها :

(١) وزارة المالية والاقتصاد مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، الإحصاء العام لمعاهد التعليم للملكة المصرية ، السنة الدراسية ٥١-١٩٥٢م ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ص ١٨٧ - ١٨٩ .

- الإحصاءات الخاصة بالتعليم الجامعى عن عام ٥١ - ١٩٥٢م ، فمصدرها :

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الإحصائية ، ٥٢ - ١٩٧٠م ، سنوات مختلفة ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

- الإحصاءات الخاصة بالتعليم ما قبل الجامعى والجامعى عن عام ٥٢ - ١٩٥٣م ، وحتى عام ٨٠ - ١٩٨٠م ، فمصدرها :

(٣) جمهورية مصر العربية : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى من (٥٢ - ١٩٨٠م) ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

- الإحصاءات الخاصة بالتعليم ما قبل الجامعى عن عام ٨٨ - ١٩٨٩م ، فمصدرها :

(٤) جمهورية مصر العربية : وزارة التربية والتعليم : إحصاءات التعليم قبل الجامعى ٨٨-١٩٨٩م ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، الإدارة المركزية للإحصاء وشئون المديريات ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ١ .

- الإحصاءات الخاصة بالتعليم الجامعى والمعاهد العالية عن عام ٨٨ - ١٩٨٩م ، فمصدرها :

(٥) المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث وتطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، بيان إحصائى بأعداد الطلاب المقيدين بجامعات مصر فى العام الجامعى ٨٨ - ١٩٨٩م .

٢- النظر إلى التعليم على أنه حق وطلبة حق ، وقد ساعد على ذلك الاتجاهات التى نادت بإصلاح التعليم فى الأربعينات والتى نتج عنها إقرار مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٤ ، ومجانية التعليم الثانوى عام ١٩٥٠ ، ثم يأتى دستور عام ١٩٥٦ ليؤكد على ذلك فينص فى مادته (٥١) على أن التعليم فى مراحله الأولى إجباري وبالمجان فى مدارس الدولة . (٧٥ : ١٠)

ولعل تزايد أعداد الطلاب المطردة فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى وخاصة التعليم الثانوى ، قد أدى بالتالى إلى تزايد الأعداد المؤهلة للالتحاق بالجامعات ، مما ترتب علية حدوث زيادة كبيرة فى عدد طلاب الجامعات والمعاهد العالية .

والجدول رقم (١) يبين حجم الزيادة فى عدد طلاب الجامعات والمعاهد العالية على النحو التالى :-

١- تزايد عدد طلاب الجامعات ، فبينما كان عددهم (٣٥٠٢٦) طالب وطالبة فى عام ١٩٥٢/٥١م ، وصل عددهم إلى (٤٩٣,٧٥٤) طالب وطالبة فى عام ١٩٨٩/٨٨ بزيادة قدرها (٤٥٨,٧٢٨) طالب وطالبة .

٢- تزايد عدد طلاب المعاهد العالية ، فبينما كان عددهم (١٥٢٠) طالب وطالبة فى عام ١٩٥٢/٥١ ، وصل عددهم إلى (١٠٨,٠٨١) طالب وطالبة فى عام ١٩٨٩/٨٨ ، بزيادة قدرها (١٠٦,٥٦١) طالب وطالبة .

ويمكن إرجاع الزيادة الكبيرة فى عدد طلاب الجامعات والمعاهد العالية إلى الأسباب الآتية :-

أ) عندما قامت ثورة ١٩٥٢ ، رأت فى التعليم الجامعى والعالى ، الأداة القوية لتغيير المجتمع وإعادة تشكيله ، وأنه التعليم الذى يمكن أن يساهم فى صنع المستقبل لذا بدأت فى إرساء قواعد جديدة للتعليم فى البلاد حتى يتبصر الشعب بأموره ، وأن يحافظ على مكاسبه الثورية فى مختلف المجالات ، وهكذا شهد التعليم الجامعى والعالى يقظة لم يشهدها من قبل طوال تاريخه ، فوضعت الخطة الخمسية للتعليم كجزء من خطط التنمية الشاملة ، رغبة فى مساهمة الجامعات والمعاهد العليا فى إعداد الأفراد المتخصصين والفنيين على أعلى مستوى والقادرين على التعامل مع أرقى منجزات العصر العلمية والتقنية ، واللازمين لتخطيط وتنفيذ مختلف الخطط والبرامج الضرورية للتنمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . (٧٦ : ٩٥) .

وبعد إعلان القرارات الاشتراكية فى يوليو ١٩٦١م ، ثم صدور الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢م ، وضع على الجامعات ومراكز البحث العلمى أعباء ومسئوليات جديدة منها : تعويض ما فاتنا من تقدم ، والسعى للحاق بعصر الذرة بعد أن فاتنا عصر البخار والكهرباء ، ثم

صدرت بعد ذلك قرارات مجانية التعليم العالى والجامعى فى عام ١٩٦٣/٦٢م ، فأدت إلى تزايد أعداد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى .

ب) نظراً لأن دخل الفرد يزداد بارتفاع مستوى تعليمه ، وأن المرتب يرتفع كلما زادت الشهادة الدراسية ، ونظراً لمجانية التعليم العالى والجامعى التى أقرت فى عام ١٩٦٣/١٩٦٢م ، فإن ذلك قد أدى إلى تكالب وتدافع جميع طبقات الشعب نحو التعليم الجامعى ، من أجل ضمان فرصة عمل أوسع أو مرتب أعلى .

وعلى الرغم من أن التعليم لم يعد الوسيلة الأساسية للصعود إلى أعلى بالنسبة للفقراء ، إلا أن مستوى التعليم أو الدرجة العلمية عموماً ، ما تزال تمنح دوراً تفصيلياً فى فتح فرص العمل أو فتح أبوابه المغلقة أمام مستويات معينة من التعليم (٧٧: ١٩٥) .

فبالنسبة لأبناء الطبقات الفقيرة ، فإن التعليم يؤدى إلى ارتفاع مستواهم الاقتصادي والصعود إلى أعلى ، وبالنسبة لأبناء الطبقات الوسطى ، فالتعليم يعتبر هو الطريق الأمثل للاحتفاظ بمراكزها الوسط بين الطبقتين الغنية والفقيرة - إن لم يكن الصعود إلى أعلى - ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مستوى الدخل ، يعنى زيادة قدرة الأفراد على طلب التعليم وتحمل تكاليفه ، أى أن ارتفاع مستوى الدخل يصاحبه ارتفاع فى مستوى التعليم .

جـ) اعتبرت الثورة التعليم حق أساسى لكل مواطن ، ورأت أن تحقيق تكافؤ الفرص يتمثل فى إتاحة فرص تعليمية متساوية للأفراد من الفئات الاجتماعية المختلفة بحيث يكونوا متكافئين ولو بمقدار فى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، للالتحاق بمؤسسات التعليم الموجودة فى المجتمع على اختلاف مستوياتها وتخصصاتها بقدر ما تتحمل إمكانياتهم ومواهبهم (٧٨ :٢٠١) .

ومن ثم اتخذت من التعليم بجميع مستوياته أداة لتذويب الفوارق بين الطبقات فتوسعت فى التعليم بكل مراحله لإتاحة الفرصة للأعداد الراغبة فيه والقادرة علية أن يلتحقوا به ، وبالتالى أصبح التعليم فى متناول الجماهير بغض النظر عن إمكانياتهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية ، مما أدى إلى تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم عامة ، والجامعى خاصة .

وكان الدافع لدى المسئولين فى مصر إلى التأكيد على حق كل راغب فى التعليم ، أن يلتحق به وبكل مراحله بل ويستمر فيه ويستزيد منه ، " هو إتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع دون قيود مهما كان المستوى الذى يطمح إليه ، ومن ثم تؤخذ الجماهير التى طال حرمانها - بسبب القدرة المالية أو غير ذلك من مؤشرات عدم المساواة - فى الاعتبار (٧٩ : ١٨٦) .

وكان المنطلق الأساسى لذلك هو إيمانهم بأن للتعليم أهدافه التربوية المتعددة والمرتبطة بالأبعاد الإنسانية ، حيث الاهتمام بإعداد إنسان قادر على أن يؤدى واجباته المطلوبة منه على

المستوى المرغوب ومنها العمل ، كما أنه يهتم أيضاً بإعداد إنسان قادر على الاستمتاع بجوانب حياته المختلفة سواء أكانت عقلية أو اجتماعية أو روحية ، لذا فإن النظر إلى التعليم عامة ، والجامعى خاصة ، هو أن يوضع فى خدمة الإنسان نفسه وأيضاً مجتمعة فى إطار من الديمقراطية وبالتالى يؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين جميعاً .

وإذا كان للتعليم الجامعى أهميته البالغة فى مواجهه متطلبات العصر الذى نعيش فيه - عصر العلم بجميع أبعاده - فإن ذلك قد فرض على مصر أن ترتفع بمستوى تعليم أفراد المجتمع لمواجهه المستقبل ، كما حتم عليها الاستجابة لزيادة الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى ، فكان الاتجاه إلى تعليم الجماهير وليس الاقتصار على القلة ، لأنه بالإنسان المتعلم والمجتمع المتعلم يمكن تحقيق التغير الاجتماعى فى الاتجاه المأمول ، فالتعليم هو الأساس للأمن القومى الداخلى والخارجى معاً (٨٠ :٤٢-٤٣) .

ومن ناحية أخرى ، فإن المستويان التعليمى والاقتصادي يؤثران على المستوى الاجتماعي ، حيث تبذل الطبقات الاجتماعية الدنيا والوسطى قصارى جهدها فى سبيل تعليم أبنائها ، حتى تؤمن لهم فرصاً أفضل فى المعيشة ، باعتباره أسرع السبل نحو الحراك الاجتماعي إلى أعلى ، هذا بالإضافة إلى زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية (٨١ : ٢) .

د) الزيادة السكانية المطردة ، خاصة زيادة حجم وهيكل السكان ، هذه الزيادة كان لها الأثر فى زيادة عدد الطلاب فى الجامعات والمعاهد العليا ، فكلما زاد حجم السكان ، كلما أرتفع الطلب على التعليم ، وفى نفس الوقت ، كلما ارتفعت الأهمية النسبية لفئات العمر المتوسطة - الملائمة للانضمام للجامعات والمعاهد التعليمية - كلما تزايد الطلب على التعليم (٨٢ : ٩) .

ولقد زاد عدد السكان فى مصر منذ الخمسينات وحتى الآن زيادة كبيرة ، هذا بالإضافة إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن فى ما يسمى الاستقطاب الحضرى .

هـ) حاجة الدولة إلى عدد كبير من الأخصائيين والفنيين للنهوض باقتصادياتها - وحمل الكثير من المسئوليات التى كانت فى يد الأجانب - نتيجة التوسع فى مشروعات الإنتاج ، ومواجهة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى نجد أن الدور القيادى لمصر فى المجال العربى والأفريقى والآسيوي ، قد ألقى على عاتق كليات ومعاهد التعليم العالى المصرية مسئولية إعداد أبناء هذه الدول فيها ، وبالفعل قامت هذه الكليات والمعاهد بتلبية رغبات أبناء هذه الدول للالتحاق بها ، وكانت النتيجة المنطقية لذلك هى حدوث زيادة فى عدد طلاب الكليات والمعاهد العالية .

وجملة القول ، أن الحقيقة التى تفرض نفسها هنا هى ' أن التوسع فى التعليم الجامعى سواء فى مصر أم فى غيرها ، قد أصبح مطلباً أساسياً ، نتيجة للتوسع فى المراحل التعليمية السابقة عليه ، ذلك أن طبيعة العصر الذى نعيش فيه قد جعلت من التعليم حقاً أساسياً للمواطن تتحمل الدولة تبعاته ، وتهدف إلى ايصاله إلى أفراد المجتمع وخاصة الناشئة أملاً فى مجتمع أفضل ، ومستقبل أكثر إشراقاً ، إذ أن مستقبل الأجيال لا ينفصل عن مستقبل المجتمع ككل (٨٤ : ١٩٢) .

ومن جهة أخرى نجد أن التعليم الجامعى باعتباره قمة النظام التعليمى له أهمية خاصة فى العصر الراهن الذى هو بحق عصر العلم بكل أبعاده ونتائجه ، وتكمن أهميته فيما يمكن أن يتيحه من تحقيق رصيد فعلى من البحث العلمى أو أن يقتنى طاقة فعلية متنوعة من نتائج هذا البحث ، بالإضافة إلى هذا ، فالتعليم الجامعى بما يقدمه فى خدمة البحث العلمى والرقى به يساعد على قدرة الاستفادة من أنواع التطور التى تحققت فى الدول المتقدمة ، كما يمكن من الاستجابة للاحتياجات الخاصة التى ينفرد بها كل مجتمع (٨٥: ٨) .

مما سبق يتبين ، أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢م وحتى عام ١٩٩٠م ، قد أحدث تغيرات فى التعليم العام بصفة عامة ، والتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة ، ولما كان النظام التعليمى - أيا كان - هو فى النهاية محصلة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد تأثر بهذه التطورات واستجاب لها ، وكان أيضاً مؤثراً فيها من خلال كونه وسيلة لتحقيق الأهداف القومية التى حدثت من أجلها هذه التطورات .

رابعاً : خاتمة الدراسة ومقترحاتها :

١- خاتمة الدراسة :

بعد أن عرض البحث لأهم التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية الحادثة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من عام ١٩٥٢-١٩٩٠ ، وبعد أن قام البحث أيضاً بعرض لأهم التغيرات التربوية الحادثة فى المجتمع خلال هذه الفترة . يبقى الإجابة على التساؤل التالى :

إلى أى مدى استجاب التغير التربوى للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادثة فى المجتمع خلال فترة الدراسة (١٩٥٢-١٩٩٠) وما هى العوامل التى أثرت فى النظام التعليمى فى تلك الفترة بغية تقدم بعض الاقتراحات التى قد تساعد على إصلاح التعليم وتطور النظام التعليمى فى مصر كى يتمشى مع التغيرات الاجتماعية أن التطور التالية سوف تجيب على هذه التساؤلات .

قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م بأحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية فى المجتمع المصرى ، كما غيرت النظرة إلى السياسة التربوية باعتبارها جزءاً من السياسة العامة للمجتمع ومكوناً رئيسياً من مكوناته حيث ارتبطت بشكل المجتمع الجديد ارتباطاً وثيقاً .

وكانت أهم معالم الفلسفة التربوية للثورة هو توجيه التعليم وجهه قومية تستهدف تحقيق الأهداف الاجتماعية الكبرى فى التحول الاجتماعي والاقتصادي ، كما استهدفت تخطيط التعليم فى ضوء مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تعميم التعليم وتحقيق شعبيته لجميع أفراد الشعب (٨٦ : ٢٩ ، ٣٠) .

وقد أنعكس هذا التوجه على جميع مراحل التعليم فى مصر .

أولاً : بالنسبة للتعليم قبل الجامعى :-

فى السنوات الأولى من قيام الثورة ، كان من المحتم الإسراع فى تخليص التعليم من القيود التى فرضتها القوى الرجعية الحاكمة لعرقلة تعليم الشعب ، وفى مقدمتها المصروفات المدرسية ، وخاصة بعد التخلص من هذه القوى وتحقيق التحرر السياسى .

كما كان من الطبيعى أن يفرض السعى لإقامة اقتصاد وطنى قومى ، توجيه مزيد من الاهتمام لتنمية الطاقات البشرية عن طريق التدريب ، ومن ثم حدث نمو كمى فى التعليم حيث أتسع جهاز التعليم وأزداد عدد المقبولين فى مدارس التعليم قبل الجامعى بأنواعها المختلفة .

ولعل هذا يتفق مع ما أشار إليه أحد الأبحاث من قبل ، حيث ذكر أن المبادئ الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التى أحدثتها ثورة ١٩٥٢م وكذا التغيرات التى حدثت فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، قد فرضت على التعليم سياسة جديدة ، تمثلت فى ظهور اتجاهات تنادى بضرورة إحداث تغير فى التعليم يتمشى مع ما يحدث من تغيرات فى قطاعات المجتمع الأخرى ، وكان الهدف لهذه الاتجاهات أثرها الكبير فى زيادة التوسع فى التعليم بجميع مراحله (٨٧ : ١٦٠-١٦١) .

وقد أكد على ذلك معظم الأوراق الرسمية التى أصدرتها الدولة طوال هذه الفترة والتى نادت بضرورة الاهتمام بالتعليم وإعادة النظر فى العملية التعليمية بمختلف مراحلها وأهدافها ومناهجها ومستوياتها .

وتتمثل هذه الأوراق فى " البيان الذى أصدره وزير التربية و التعليم فى عام ١٩٥٥م بعنوان (منهاج الثورة فى التربية والتعليم) والذى جاء فيه أن أهداف التربية والتعليم مرتبطة تمام الارتباط بأهداف الثورة وأحوال الثورة وتطورات الثورة ، بل هى مستقبل هذه الثورة وكيانها فيما سيأتى من السنين والأيام" .

ومع بداية الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل وصدور خطط التنمية الشاملة لتنظيم موارد البلاد منذ بداية الستينيات ، تأثر التعليم بهذا الاتجاه حيث كان من الضرورى إعادة تخطيط

التعليم بطريقة سليمة تجعله يساهم فى توفير احتياجات هذه الخطط من الأيدى العاملة المدربة لتنفيذ مشروعاتها .

كما تأثر التعليم فى هذه الفترة أيضاً بسياسة مصر تجاه القومية العربية وقد اتضحت معالم هذا التأثير فى :

أولاً : البيان الذى ألقاه وزير التربية والتعليم أمام المؤتمر الأول للاتحاد القومى فى يوليو عام ١٩٦٠م والذى أكد على :-

١- تكافؤ الفرص بالنسبة لأبناء المواطنين وبناتهم على السواء فى الحصول على نصيب أساسى من التربية والتعليم ، وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم بعد ذلك .

٢- احترام العمل اليدوى والزيادة المطردة فى التعليم الفنى والمهنى باعتباره دعامة الإنتاج والتنمية الاقتصادية للبلاد .

ثانياً : تأكيد الميثاق الوطنى الصادر فى عام ١٩٦٢م على حق كل مواطن فى التعليم باعتبار أن تكافؤ الفرص هو التعبير الحقيقى عن الحرية الاجتماعية وأن العلم للجميع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة (٨٨ : ١) .

ثالثاً : تأكيد بيان ٣٠مارس ١٩٦٨م على أهمية التعليم ، وعلى ضرورة بناء الدولة العصرية التى تستند بعد الديمقراطية على العلم والتكنولوجيا ، وطالب بإنشاء مجالس متخصصة على المستوى القومى تضم شعباً للتعليم (٨٩ :٢٢) .

وفى السبعينات فرضت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى هذه المرحلة تغيرات عديدة ومتلاحقة فى وقت سريع على المجتمع المصرى ، وكان لهذه التغيرات تأثيرها على التعليم وأهدافه ، فلقد زاد الاهتمام بالتعليم فى هذه المرحلة ، وظهرت تخصصات جديدة وأنواع جديدة من التعليم خاصة التعليم الفنى .

ويمكن القول أن التعليم قد استطاع أن يلبى متطلبات المتغير العسكرى لتحرير الأراضي المصرية التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م وذلك عن طريق نشر الوعى العسكرى بين التلاميذ وفئات المجتمع ، وزيادة الاهتمام بالتربية العسكرية فى المدارس ، وتدريب الطلاب والمواطنين على الدفاع المدنى ، وكذا تحويل عدد من المدارس الثانوية الحكومية إلى مدارس عسكرية ، هذا بالإضافة إلى توفير الفنيين وكثير من المجندين اللازمين للخدمة فى الجيش .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، ودخول مصر مرحلة السلام ، ثم الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، بدأ اهتمام المسئولين عن التعليم يزداد وانبثقت السياسة التعليمية من ورقة أكتوبر ١٩٧٤م والتى طالبت بإحداث ثورة فى مجال التعليم ، ووضعت تصوراً جديداً للمجتمع

المصرى يختلف عما كان عليه قبل ١٩٧٣م ، كما أنها جاءت مطالبة بتغير الهدف من التعليم بحيث يصبح الهدف منه هو إيجاد الفرد المتعلم المستنير الأكثر فهماً واتساقاً مع مجتمعة وعصره ، وأكثر قدرة على استيعاب ثمار المعرفة الإنسانية ، كما اهتمت بالتعليم الفنى وتم التوسع فيه ، ومحاولة ربطة بمؤسسات الإنتاج والخدمات ، واستحدثت تخصصات فنية جديدة ، كان الانفتاح وسوق العمل فى حاجة إلى خريجيها (٩٠ :٤٤) .

كما تم وضع الخطة الخمسية ١٩٧٦/٧٥م - ١٩٨١/٨٠م للتعليم والتى استهدفت التوسع فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، وتم فتح مدارس الفصل الواحد فى عام ١٩٧٦/٧٥م للقضاء على الأمية واستيعاب الأطفال الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية أو الذين أحجموا عن دخولها بسبب أو لأخر (٩١ : ١٦-١٧) .

كما تم الأخذ بنظام المدرسة الشاملة منذ عام ١٩٧٨/٧٧م . وذلك على سبيل التجريب من أجل تعميمها ، وكذا التوسع فى التعليم الفنى وذلك لحاجة الدولة إلى خريجيه لتنفيذ المشروعات المطلوب القيام بها ، كما تم تجريب صيغة التعليم الأساسى بدءاً من عام ١٩٧٨/٧٧م تمهيداً لتعميمها ، بالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية فى معظم المراحل التعليمية وذلك لمسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة .

وفى عام ١٩٧٩م تقدمت الوزارة بورقة تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، والتى أوضحت عدم وجود توازن بين الخريجين من مختلف تخصصات التعليم الفنى وبين سوق العمل فى تلك الفترة ، وذلك يسبب عدم توفر المعلومات الخاصة بسياسات القوى العاملة فى مصر والدول العربية المستخدمة للعمالة الفنية المصرية ، سواء من ناحية الكم أو النوع (٩٢ : ٣٦-٣٧) .

وفى عام ١٩٨١م صدر القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م ليلبى متطلبات المرحلة التى ظهر فيها وليقنن فلسفة التوجه الرأسمالي كما عمل على الربط بين التعليم والعمل المنتج ، كما أن القانون رقم ٢٣٣ لسنه ١٩٨٨م صدر ليؤكد هذا التوجه وذلك بزيادة الرسوم والمصروفات الدراسية وبالتالى يمكن القول أن التعليم قد استجاب للتغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى فى مرحلة السلام وما بعدها ، ولكنه فى الوقت نفسه عجز عن توفير كافة متطلباته من الناحية الكيفية .

فعلى سبيل المثال ، فشل التعليم كيفياً فى مواجهه الأزمة الاقتصادية التى تعرض لها المجتمع المصرى فى الثمانينات والتى كان لها انعكاساتها المختلفة على التعليم وسياساته واتجاهاته ، حيث أزداد الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى والتوسع فى قبول الطلاب فى هذا النوع من التعليم على الرغم من وجود بطالة سافرة فى خريجيه ، فالتوسع الكمى فى هذا النوع من

التعليم أدى إلى زيادة عدد الخريجين على طاقة فرص العمل المتاحة ، كما أن العمالة لم تكن بالمواصفات المطلوبة لمشروعات الإنتاج .

ولعل هذا يتفق مع ما أشار إليه أحد الأبحاث من قبل ، والذى ذكر أن السياسات التربوية فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠م قد ارتبطت بشخص الوزير المسئول عن التعليم ، وتأثرت باتجاهاته ، كما اتسمت تلك السياسة بكثرة التغيير وبتطبيقاتها قبل تجربتها ، والإعلان عنها بدون معرفة حقيقية للإمكانات المتاحة ، مما أضفى عليها صفة الطموح وعدم الواقعية (٩٣ : ١٨٦) .

كما تتفق مع ما أشار إليه أحد الأبحاث ، والذى ذكر أن الفترة من عام ١٩٥٢م وحتى ١٩٧٠م لم تشهد تجديدات تربوية تتسم بالشمول والجذرية والكلية تتيح الانتقال بالمجتمع إلى حالة أكثر تقدماً وذلك بغية التأثير على مسار المجتمع - مثل القضاء على الأمية أو القضاء على الازدواجية فى التعليم أو إيجاد حل لمشاكل استيعاب الطلاب الذين يقعون فى سن الإلزام أو مشكلة الامتحانات ، أو كيفية ارتباط مخرجات التعليم بسوق العمل الذى يعانى من فائض فى بعض التخصصات وعجز فى بعضها وتدنى مستوى الخريجين ، أو مناقشة كيفية عمل الوسائط التربوية مجتمعة فى عمليات التغير الاجتماعي (٩٤ :٢٢٦) كذلك نلاحظ كثرة تناول أمور التربية بمعزل عن المجالات الأخرى .

ثانياً : بالنسبة للتعليم العالى :

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ اتجهت مصر إلى زيادة الاهتمام بالتعليم العالى والجامعى ، فانتهجت سياسة التوسع فيه وفتح الباب لقبول أعداد كبيرة من الطلاب ، بل وشرعت فى فتح جامعات جديدة فى بعض محافظات مصر المختلفة . وهكذا حدث توسع كمى فى التعليم العالى والجامعى بدءاً من عام ١٩٥٢م ولعل هذا التوسع الكمى يرتبط بما أحدثته الثورة من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ، أرتبط بها زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالى والجامعى ، كما أرتبط بمفهوم الديمقراطية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ودعم لجهود الإصلاح والتحديث فى مصر .

وعلى الرغم من هذا التوسع الكمى فى التعليم العالى والجامعى إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن النسبة المئوية للملتحقين بهذا التعليم لا تتجاوز ١٥٪ من مجمل الفئة المقابلة لهذا التعليم (١٨-٢٣سنه) وهذه النسبة تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت باليابان أو بالدول المتقدمة الأخرى (٩٥ : ٨٢- ٨٣) .

ولعل هذا يتفق مع ما جاء فى أحد الأبحاث والذى ذكر أن نسبة المؤهلين عالياً فى مصر تبلغ ٦٪ من مجموعة القوى العاملة المصرية ، بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ٢٠-٣٠٪ فى كثير من الأقطار الآسيوية ، وما بين ٣٥-٤٠٪ فى الدول الصناعية.(٩٦ :٢٣-٣٨)

ومن ناحية أخرى ، فإن التوسع الكمى الذى حدث فى التعليم العالى والجامعى خلال الفترة من عام ١٩٥٢-١٩٩٠م والذى جاء استجابة لمتطلبات التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحادثة فى المجتمع خلال هذه الفترة لم يواكبه تغير (تطور) كيفى فى مخرجات هذا التعليم ، الأمر الذى ترتب عليه توجيه العديد من الانتقادات إلى خريجى التعليم العالى والجامعى بسبب تدنى مستوى الخريجين .

ولعل هذا يتفق مع ما أشار إليه أحد الأبحاث والذى ذكر بأن التعليم العالى والجامعى ينتج أعداداً كبيرة من الخريجين غير المؤهلين لمتطلبات التنمية الكاملة ، ولذلك فهو تعليم يمكن وصفة بأنه بعيد عن حركة التنمية ، وما نأمل تحقيقه منها (٩٧ :١٥٢-١٥٣) .

كما أنه يتفق أيضاً مع ما جاء فى أحد الأبحاث والذى ذكر أن أهم ملامح أزمة الجامعات المصرية يتمثل فى تدنى الجودة ومستويات الأداء ، حيث بين أن جودة التعليم فى جامعاتنا فى تدهور مستمر بسبب هبوط مستوى الخريجين ، وعدم الاستقرار على تحديد فلسفة للتعليم الجامعى ، ونقص الموارد المتاحة ، وعدم كفاءة نظام القبول فى الجامعات ، وضخامة حجم الكثافة الطلابية فى المعامل والمدرجات وقاعة الدرس ، وعدم فاعلية أدوات العملية التعليمية بالجامعات ، وعدم الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث ، وجمود الإدارة الجامعية وعدم تطويرها وتحديثها ، وعدم الاهتمام الكافى بحقوق وواجبات هيئه التدريس ، وبطئ تحديث وتطوير الأساليب الجامعية القادرة على مواكبة المستحدثات العلمية والتكنولوجية الحادثة فى الدول المتقدمة (٩٨ : ٤٢١-٤٢٢) .

كما يتفق مع ما جاء فى أحد الأبحاث السابقة أيضاً والذى ذكر فيه أن أوضاع جامعاتنا المصرية وأدوارها الرسمية والاجتماعية تستدعى إجراء تقييم شامل وصريح جداً تصحح من خلاله مسيرتها وتجدد حيويتها وشبابها فى خدمة الإنسان ومؤسسات المجتمع فى ربوع مصر حتى يتهيأ بها ومعها لنهضة متجددة فى عالم اليوم والغد ، وهذا التقييم يعتبر خطوة ضرورية فى تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعة ، وترشيد مصادر الأنفاق فى موازناتها إلى جانب توفير موارد إضافية (٩٩ : ٤٠) .

وتأسيساً على ما سبق ، يمكن القول أن التغيرات التى حدثت فى النظام التعليمى لم تكن مواءمة أو مواكبة للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية التكنولوجية الحادثة فى المجتمع ، حيث كان تركيزها الأكبر ينصب على البعد الكمى فقط ، وبالتالى فإن هذه التغيرات لم تكن كافية وليست هى التغيرات المطلوبة فقط ، وهذا ما دعى البحث الحالى إلى تقديم بعض المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تساعد النظام التربوى على إحداث تغيير كيفى فى النظام التعليمى ، بحيث يستطيع التعليم أن يواجه تلك التحديات الناجمة عن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية التكنولوجية الحادثة فى المجتمع .

٢- مقترحات الدراسة وتوصياتها :

يحاول البحث الحالى تقديم بعض المقترحات والتوصيات التى تعد بمثابة مؤشرات للحركة نحو تطوير التعليم كمياً وكيفياً فى المستقبل ومن أهم هذه المقترحات ما يلى :-

١- أن تتبنى الدولة فلسفة تربوية واضحة المعالم تجعل من التعليم أداة لقيادة المجتمع إلى الرقى والتقدم ، لأن النظام التعليمى ما هو إلا انعكاس للفلسفة التربوية ولآراء قادة الفكر التربوى والاجتماعي فى مصر .

٢- التوسع فى قاعدة التعليم العالى وفتح قنوات جديدة فيه ، وذلك مثل التعليم عن بعد ، والجامعة المفتوحة ، وبرامج خدمة المجتمع ، لأن هذا من شأنه تحقيق العدالة التربوية فى هذا التعليم ، وبالتالى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع .

٣- أن يكون نظام القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى لدرجات الطالب فى الثانوية العامة مع اجتياز الطالب لاختبارات قدرات وميول أساسية تعقدها كل كلية وفقاً للتخصصات المختلفة بها .

٤- أن يكون قبول الطلاب فى كل كلية فى ضوء احتياجات سوق العمل من خريجيها فى التخصصات المختلفة ، وبالتالى يكون عدد الطلاب المقبولين متمشياً مع متطلبات سوق العمل .

٥- أن يكون قبول الطلاب بكل كلية وفقاً للإمكانات التعليمية المتاحة بكل كلية بحيث يكون المستوى التعليمى للخريج متمشياً مع مستويات عصر العلم والتكنولوجيا الذى نعيش فيه الآن .

٦- توزيع الطلاب بكل كلية على التخصصات المختلفة بها ، وفقاً للإمكانات المتاحة لكل تخصص .

٧- توفير فرص التوجيه والإرشاد للطلاب الملتحقين بكل كلية وذلك لإرشاد الطلاب إلى التخصصات التى تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم بكل كلية .

٨- أن يترك للطالب الحرية فى اختيار التخصص الذى يتناسب مع قدراته وإمكاناته وطموحاته ، وإتاحة الفرصة له بالتحويل من تخصص إلى آخر خلال سنوات الدراسة خاصة فى السنه الأولى .

٩- أن تترك الحرية للأقسام المختلفة بكل كلية فى إضافة ما تراه من برامج ومقررات دراسية ترتبط باحتياجات الأفراد التعليمية ومتطلبات التنمية فى المجتمع .

١٠- إعادة النظر فى أهداف ومناهج ومقررات جميع مراحل التعليم العام بطريقة تضمن حصول المجتمع على مستوى من الخريجين من كل فئة منهم ، وتتلاءم مع التغيرات التكنولوجية السريعة ومع احتياجات خطط التنمية فى المجتمع .

١١- ربط البرامج والمقررات الدراسية التى تدرس فى جميع مراحل التعليم بالبيئة التى توجد بها هذه الكلية سواء أكانت هذه البيئة زراعية أو صناعية أو تجارية أو ساحلية .

١٢- توفير عدد كبير من المقررات الدراسية ذات الهيكل المرن والذى يمكن تغييره بسهولة ويسر عند حدوث تطور تكنولوجى .

١٣- تشكيل لجان دائمة لمراجعة وتطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية سواء كان ذلك على مستوى التعليم العام أو الفنى أو الجامعى بحيث تتوافق مع الاحتياجات البيئية ومطالب المجتمع وتتمشى مع التطور العلمى والتقدم التكنولوجى .

١٤- استخدام تكنولوجيا التعليم والاتصال المتقدمة فى التعليم العام والجامعى ومحاولة ربط التعليم بالعمل المنتج لأن ذلك يعمل على تنويع البرامج والنظم داخل الجامعة ويحرر العملية التعليمية من عناصرها التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين .

١٥- إلزام جميع المؤسسات (الزراعية والصناعية والتجارية والإنتاجية ومراكز البحوث العامة والخاصة) فى البيئات التى توجد بها كل مدرسة وكلية لقبول وتنظيم تدريب طلاب هذه المدرسة أو الكلية ، وأن يقنن ذلك بين كل من رئيس كل جامعة ومحافظ الإقليم ووكيل وزارة التربية والتعليم وبين رؤساء هذه المؤسسات والمراكز .

١٦- تنظيم دراسة تمهيدية للتعليم بكل كلية لمدة عام يلتحق بها كل طالب يرغب فى دخول هذه الكلية ولا يسمح له بالاستمرار فى الدراسة الجامعية إلا بعد نجاحه فى امتحان هذه الدراسة كما هو الحال فى بعض الدول المتقدمة .

١٧- القيام بدراسة تحليلية لطبيعة ومواصفات سوق العمل بتخصصاته المختلفة ، لتحديد المواصفات التى يجب توافرها فى خريجى كل مدرسة ثانوية فنية وكلية حتى تستطيع كل مدرسة ثانوية فنية وكلية وضعها فى الاعتبار عند إعداد خريجها .

١٨- إلغاء سياسة ربط الأجر بالشهادة الحاصل عليها العامل بصفة رئيسية وأن تكون على أساس العمل الذى يؤديه ونوعيته .

١٩- الحاجة إلى تمويل حقيقى وموارد مالية إضافية لعلاج أوجه الخلل الذى يعانى منها التعليم وذلك من خلال ما يلى :-

- تشجيع التبرعات والجهود الذاتية من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية فى كل محافظة .
- فتح الباب أمام المساعدات الدولية من الجمعيات والمنظمات العلمية والعالمية فى إطار شروط قومية واعية باحتياجاتها وأهدافها .
- قيام بعض المصانع والشركات الإنتاجية بتمويل الأبحاث المتعلقة ببحث مشكلات هذه المصانع والشركات وإيجاد الحلول المناسبة لها .

٢٠- تحديث الإدارة التربوية حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات التطور التربوى السريع (الزيادة الطلابية) وهذا يلقى على الإدارة التربوية مهمة بحث تطوير الأساليب الإدارية وتطوير الجوانب النوعية فى التربية ، بحيث لا تؤثر الزيادة الكمية على وجود الكيف ، مع الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة .

المراجـــع

١-وهيب سمعان : التربية فى العـالم المعـاصر ، مكتبـة النهضـة المصريـة ، ابريـل ١٩٦٣ ، ص ص ١-٣ .

٢-حامد عمار : فى بناء البشر ، دراسة فى التغير الحضارى ، الفكر التربوى ، مركز تنمية المجتمع العربى سرس الليان ، ١٩٦٤ ، ص ص ١٥ -١٥٧ .

٣-طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو مبادئ النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ط مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١١١

• ولمزيد من التفاصيل أنظر :

- محمد أنيس ، والسيد رجب الجزار : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخيـة ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٢٤٦

٤-المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ -١٩٨٠ (الملخص) ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥٥ .

٥-الهيئة العامة للاستعلامات : برنامج ٣٠ مارس شرح وتحليل ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٩ .

• ولمزيد من التفاصيل انظر

- الهيئة العامة للاستعلامات : برنامج العمل الوطنى ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٢٨ .

- على الدين هلال وآخرين : تجربة الديمقراطية فـى مصـر ١٩٧٠ -١٩٨١ ، سلسلة قضايا أساسية (٢) ط٢ ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٤١-٤٧ .

٦-روبرت مابرو : الاقتصـاد المصـرى ١٩٥٢ -١٩٧٢ ، ترجمـة صليب بطـرس ، الهيئـة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٥ ١٧ .

٧-رئاسـة الجمهوريـة : قـرار رئيس الجمهوريـة رقـم ٢٦٣ لسنه ١٩٥٧ بشـأن إنشـاء لجنـة التخطيط القومى ص ٩ ولمزيد من التفاصيل أنظر .

• ولمزيد من التفاصيل :

- على لطفى : التخطيط الاقتصادى - دراسة نظريـة تطبيقيـة ، المطبعـة الكماليـة ، القـاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٤٣٦ -٤٣٧

٨-على صبرى : سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسـية الأولـى ، دار المعـارف ، القاهرة ، د . ت ، ص ٥

• ولمزيد من التفاصيل انظر :

- وزارة التخطيط : تقرير متابعة وتقييم الخطـة الخمسية الأولـى ٦٠ /١٩٦١ - ٦٤ /١٩٦٥ جـ١ ، القاهرة ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ص ١١ -١٢ .

٩-معهد التخطيط القومى ، من منجزات الخطة الخمسية الأولى والثانية فى سطور مذكرة رقم ٢٤٠ ، القاهرة ، مايو ١٩٧٢ ، ص ٢ .

• ولمزيد من التفاصيل انظر :

- محمد على الليثى : تطور الإدارة الاقتصادية فى البلاد الاشتراكية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٨٩ .

١٠-المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ -١٩٨٠ ، الملخص ، مرجع سابق ، ص ٤٢٦ .

١١-جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى : قانون الاستثمار الأجنبي رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ يونيو ١٩٧٤ : ص٢

• ولمزيد من التفاصيل أنظر :

- على لطفى : التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢٨٨ .

١٢-من الدراسات النافذة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ذات وجهة النظر الخاصة أنظر على سبيل المثال .

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية لحدث ١٩٨٤ ، الانفتاح وآثاره الاجتماعية ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ص ٢٣- ٢٦ .

- جودة عبد الخالق : الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر (١٩٧١ -١٩٧٧) التاريخ الاجتماعى للوطن العربى ، مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٧) ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، تحرر سعد الدين إبراهيم ، ط١ ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ص ٣٩٥ -٤٠٢ .

- إبراهيم العيسوى : فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الأهالي ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٤ ، جريدة الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٣ -٢٩ .

- فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، ط٢ ، دار الوحدة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

- عنتر لطفى محمد : تحليل تاريخى لأسباب ومشكلات مجانية التعليم فى مصر ، التربية المعاصرة ، العدد التاسع ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨ ، ص ص ١٧٦ -١٧٧ .

١٣-وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ -١٩٨٠ ، المجلد الأول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٧٧ ، ص ٤٦ .

١٤-وزارة التخطيط : الإطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ -٨٦ /١٩٨٧ ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

١٥-وزارة التخطيط : الإطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ /١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ ، الجزء الأول ، المكونات الرئيسية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢..

١٦-وزارة التخطيط والتعاون الدولى : موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ /١٩٨٨ - ٩١ /١٩٩٢ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ص٢٩ -٥١.

١٧-على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ -١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٧ .

١٨-صلاح العبد : الاستصلاح والتنمية ، مجلة المهندسين ، السنة ٣٩ ، العدد الثانى ، ٣٣٥ ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٩ .

١٩-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى ٥٢-١٩٨٤ لجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٥ ، ص ٨٤.

٢٠-وزارة التخطيط والتعاون الدولى : موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/ ١٩٨٨ -٩١ / ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

٢١-عبد اللطيف عبد المجيد الهنيدى : سياسات استخدام وانتقال الأيدي العاملة المصرية بحث مقدم لاجتماع الخبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية المنعقد فى الفترة من ٢٥ -٢٨ نوفمبر ١٩٨٥ ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٥ ص ٢٥٠

٢٢-أحمد حسن إبراهيم : جوانب من صور الزراعة المصرية بعد خمسة وعشرين سنة من ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء التشريع الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٥ مارس ، ١٩٧٨ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٩ .

٢٣-وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

٢٤-محمد سيف الدين فهمى وسليمان نسيم : مبادئ التربية الصناعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٠٩

٢٥-أنور عبد الملك : المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص١٦٤ .

٢٦-وزارة الصناعة : الثورة الصناعية فى ١٢ عاما من ١٩٥٢ - ١٩٦٤ ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٧

٢٧-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٥ ، ص٦١

٢٨-وزارة الصناعة : برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة بالإقليم الجنوبى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٦١

٢٩-على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ -٤٥

٣٠-وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٣١-وزارة التخطيط : الإطار العام والتفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ /٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص٥.

٣٢-وزارة التخطيط والتعاون الدولى : موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ /١٩٨٨ - ٩١ /١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

٣٣-المرجع السابق ، ص١٠٥.

٣٤-المجلس الأعلى للجامعات ، مركز بحوث وتطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء : بيان بإجمالي أعداد الخريجين من كليات الهندسة والتكنولوجيا بجامعات جمهورية مصر العربية فى العام الجامعى ٨٧ /١٩٨٨ ، ص٢.

٣٥-المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، (الملخص) ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ ، ولمزيد من التفاصيل انظر .

- محمد عبد الفضيل : الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى ، لبنان ، ١٩٨٠ ص ١٢

٣٦-سعد هجرس : الإصلاح الزراعى : تاريخيا وفلسفة ومنهاجا ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٣٧ .

٣٧-اميل فهمى : التعليم فى مصر ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص١٨٤ .

٣٨-المذكرة الإيضاحية لقوانين يوليو ١٩٦١ ، الطليعة ، العدد السابع ، القاهرة ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ٢٢٢ .

• ولمزيد من التفاصيل انظر:

- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح والمسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١١٨ .

٣٩-محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢-١٩٧٠ الهيئة المصرى العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص٢٠

٤٠-المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) ، الملخص ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٥ -٤٢٦ .

* ولمزيد من التفاصيل انظر :

- روبرت ملبرو : الاقتصاد ١٩٥٢- ١٩٧٢ ، مرجع سابق ، ص١٧٥

٤١-هبه أحمد حندوسة : القطاع العام فى الصناعة المصرية ، لمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

٤٢-مديحة محمد السفطى : تطور سياسة التعليم الجامعى رؤية اجتماعية ، بحث مقدم إلى ندوة سياسة التعليم الجامعى - الأبعاد السياسية والاقتصادية ، المنعقدة فى الفترة من ٢٤- ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

٤٣-المرجع السابق ، ص ١٦ .

٤٤-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوى (١٩٥٢- ١٩٨٧)، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٩ .

٤٥-محمد جمال الدين محمد أحمد : أهمية المجتمعات والمدن الجديدة لمواجهة النمو الحضارى ، بحث مقدم لندوة التوسع الحضرى ، والمنعقدة فى الفترة من ٢٦-٢٨ ديسمبر معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٧-٢٠

٤٦-وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٨- ١٩٨٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٣

٤٧-وزارة التخطيط والتعاون الدولى : موجز الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٨٧ /١٩٨٨ -١٩٩٢/٩١ مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

٤٨-الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة التعليم العالى : التعليم العالى فى ١٢سنة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص٨

49- B. ot hamel Smith , et . al . F andament als of Curriculum Develo/ment , New York , World Book Commpany , 1950 , P 26 .

٥٠-د . برنال : رسالة العلم الاجتماعية ، ترجمه إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ص ٤٨٦- ٤٩٢ .

٥١-عبد الرازق عبد الفتاح : التعليم العالى والجامعى فى مجال العلوم الهندسية والتكنولوجية ودورة فى إحداث التنمية فى مصر ، بحث مقدم لمؤتمر تطوير التعليم العالى فى أفريقيا، المشاكل والنظرة المستقبلية المنعقد فى الفترة من ٢٨ يناير -٢ فبراير ، ١٩٨٩ ، جامعة القاهرة ، ص١ .

٥٢-محمد سيف الدين فهمى وسليمان نسيم : مبادئ التربية الصناعية ، مرجع سابق ص ٣٣.

٥٣-محمد نبيل نوفل : تأملات حول العمالة والتعليم فى العالم العربى ، بحث مقدم لندوة التعليم والتدريب وسوق العمل المنعقد فى الفترة من ٢٣- ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٣ .

٥٤-عبد السلام عبد الغفار : الإصلاح التربوى للتعليم الجامعى (المداخل والأساليب) ، بحث مقدم للمؤتمر القومى لتطوير التعليم المنعقد فى الفترة من ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١ .

55- Williams . Garath ; Towords Lifelong education Anew rol for higher Education Institutions, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization , Suitzerl and, Unesco, 1977, P . 30 .

• ولمزيد من التفاصيل :

- *Rice. A. K., The Madern Univeroity, A Madel or gamization, Tavistock Pullecations Limited 11 New Fetter Lance Londan E. C 4, 1970 .*
- *Perkin, Horald, New Universities in The United Kingdom, Paris, OECD, 1967 .*

- أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية ، منشورات جامعة فؤاد الأول ، القاهرة ، ١٩٥٠

٥٦-جمهورية مصر العربية ، وزارة التعليم العالى ، قرار وزارى رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٥ بإصدار اللائحة الداخلية لكلية الهندسة والتكنولوجيا ، بالمطرية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، جدول رقم ٢٢٩ ، ص ٢٩ .

٥٧-المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الخامسة عشرة ، سبتمبر ١٩٨٧ - يونيه ١٩٨٨ ، القاهرة ، ص ١٩٠ .

٥٨-محمد نبيل نوفل : تأملات حول العمالة والتعليم فى العالم العربى ، مرجع سابق ، ص٣.

٥٩-جمهورية مصر العربية : وزارة التعليم العالى ، قرار وزارى رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٤ بإصدار اللائحة الداخلية لكلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان - جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١ .

60- Alvin Toffler : The Third Ware , Taronto , Bantam Books , 1980 , P. 27 .

٦١-أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، وزاره التعليم ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٦٦ .

٦٢-عبد الرازق عبد الفتاح : نحو سياسة مستقبلية للتعليم ، مجلة المهندسين السنه ٤٣ ، العدد ٣٨٦ ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٧ ، ص٦٥

٦٣-مديحة محمد السفطى : تطور سياسة التعليم الجامعى رؤية اجتماعية ، بحث مقدم إلى ندوة سياسة التعليم الجامعى - الأبعاد السياسة والاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٩

٦٤-عنتر لطفى محمد : تحليل تاريخى لأسباب ومشكلات مجانية التعليم فى مصر ، التربية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ -١٧٥

٦٥-حسين بشير : منهجية تقويم السياسة التعليمية فى مصر ، بحث مقدم لندوة منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر ، والتى عقدت فى الفترة من ١٣- ١٥ إبريل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٢ .

٦٦-جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، توصيات مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية المنعقد فى الفترة من ٢٠- ٢٣ فبراير ١٩٧١ ، مركز التوثيق التربوى ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ص ١-٣

٦٧-جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم فى مصر - سياسته وخططه وبرامج تحقيقه ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص٧

٦٨-جمهورية مصر العربية ، اتجاهات وملامح تعليم الغد ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٣-٤ .

٦٩-جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنه ١٩٨١ مذكرة الإيضاحية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٣-٥

٧٠-جمهورية مصر العربية وزارة التربية والتعليم المكتب الفنى للوزير ، السياسة التعليمية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٩-١٠ .

٧١-أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٠ ، ١٠٤) .

٧٢-جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، قرار وزارى رقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١ والخاص بتشكيل اللجنة الدائمة لسياسات تطوير المناهج .

٧٣-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٧م ، مرجع سابق ، ص٩.

٧٤-الجمهورية العربية المتحدة : دستور ١٩٥٦ ، المادة (٥١) ، مرجع سابق ، ص١٠ .

٧٥-محمد سمير حسانين : دراسات فى مشكلات التعليم الجامعى والعالى ، مطابع غباشى ، طنطا ، ١٩٨٩،ص ٩٥ .

٧٦-نادية جمال الدين : التعليم الجامعى المصرى وحديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل ، مسئلة الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، المجلد الثامن ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص١٩٥ .

٧٧-نادية جمال الدين : تطورات تكافؤ الفرص والمجانية فى التعليم الجامعى وتطبيقاتها فى جمهورية مصر العربية ، المركز الإقليمي العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية ، أكاديمية البحث العلمى ، مجلس العلوم الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، ١٩٨٨م ، ص ص ١-٢ .

٧٨-نادية جمال الدين : التعليم الجامعى المصرى - حديث حول الأهداف وأطلاله على المستقبل ، مسئلة الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

٧٩-نادية جمال الدين : تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه ، التربية المعاصرة ، العدد التاسع ، يناير ١٩٨٨م ، ص ص ٤٢-٤٣ .

٨٠-السيد حسن حسانين : الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل ، بحث مقدم لمؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل المنعقد فى الفترة من ١٧-٢١ يونية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص٢ .

٨١-أحمد الصفتى وآخرين : تحليل جوانب العائد والكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعى ، بحث مقدم إلى ندوة سياسة التعليم الجامعى - الأبعاد السياسية والاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٩ .

٨٢-نادية جمال الدين : الاختيار للتعليم الجامعى فى مصر ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، مسئلة مجلة كلية التربية ، العدد الخامس ، كلية التربية جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص١٩٢

٨٣-نادية جمال الدين : اقتراح إنشاء الجامعة المفتوحة فى مصر وعلاقته بتكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى ، بحث مقدم لمشروع العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مرجع سابق ، ص ١ .

٨٤-محمد منير مرسى : إدارة وتنظيم التعليم العام ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧٤ ، ص ص ٢٩-٣٠ .

٨٥-محمد أحمد إبراهيم علام : التغير الاجتماعى وأثرة على بنية المدرسة الثانوية فى مصر فى الفترة من (١٩٢٣-١٩٥٢) والفترة من (١٩٥٢-١٩٨١) ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية -جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨م ، ص ص ١٦٠-١٦١.

٨٦-الميثاق الوطنى : الباب الثامن (مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله) .

٨٧-بيان ٣٠مارس ، القاهرة ، مطابع دار التعاون ، ١٩٦٨م ، ص ٢٢ .

٨٨-محمد أنور السادات : ورقة أكتوبر ، الهيئة العامة للاستعلامات ، إبريل ١٩٧٤م ، ص ٤٤ .

٨٩-جمهورية مصر العربية : بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب ، القاهرة ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٧٧م ، ص ص ١٦-١٧ .

٩٠-جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم ، مكتب الوزير ، ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سبتمبر ١٩٧٩م ، ص ص ٣٦-٣٧

٩١-على محمود على رسلان : اتجاهات السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠م رسالة دكتوراه ، كلية التربية - جامعة الأزهر ، ١٩٧٤م ، ص ١٨٦ .

٩٢-طلعت عبد الحميد فايق : دراسة تحليلية للفكر التربوى فى مصر من ١٩٥٢م حتى ١٩٧٠م ، رسالة دكتوراه منشورة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ص ٢٢٦

٩٣-صبحى القاسم : التعليم العالى فى الوطن العربى ، عمان ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ص ٨٢ -٨٣

٩٤-حامد عمار : أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينات ، محاضرة ألقيت فى المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر فى التعليم والإعلام ، كلية التربية - جامعة عين شمس ، ١٩٩٤م ص ص ٢٣ - ٣٨ .

٩٥-حسن حسين البيلاوى : تربية متكاملة لتنمية متكاملة رؤية فى إصلاح التعليم فى ضوء متغيرات القرن الحادى والعشرين ، التربية والتنمية ، العدد ٢ ، السنه الثانية ، يناير ١٩٩٣م ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

٩٦-أحمد إبراهيم أحمد السيد : دراسة نقدية تحليلية فى سياسة التعليم الجامعى بمصر منذ بداية القرن العشرين ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية المنعقدة فى الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م ، كلية التربية -جامعة المنصورة ، ص ص ٤٢١-٤٢٢ .

٩٧-حامد عمار : أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينات ، مرجع سابق ، ص٤٠ .